وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

كود المذكرة:
.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

العنوان :

التكامل الاقتصادي و دوره في تعزيز التجارة البينية تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي

من إعداد الطلبة :
- ✓ حلاق حورية
- ✓ جادي أمينة

تحت إشراف الاستاذ
- ✓ د. دبيش أحمد

السنة الجامعية:2021_2022

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " دبيش أحمد " التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من حرسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بومرداس والى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه

مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام

مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي سندي في هذه الدنيا، وزوجي خالد أدامه الله

لي تاجا فوق رأسي إلى ابني سيفاكس قرة عيني و عائلة

زوجي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من

قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من بعث في نفسي روح الأمل في الأوقات الصعبة

وقدم لي يد المساعدة

خلق حورية

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه

مع أسمى عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام

مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي وزوجي أدامه الله تاجا فوق رأسي الى ابنتي

لينا و عائلته وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي

من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من بعث في نفسي روح الأمل في الأوقات الصعبة

وقدم لي يد المساعدة

جادي أمينة

الملخص

يعتبر التكامل الاقتصادي من أفضل وأهم سبل التعاون لأنه يتمثل في تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق أعمق مستوى من التكامل الاقتصادي وتحقيق الوحدة الاقتصادية. للتعامل مع انفتاح العالم بما يحقق استقلاليته ويساهم في تقدم الاقتصاد العالمي، يعتبر التكامل الاقتصادي من الضروريات الاقتصادية لدول الخليج ، خاصة في مواجهة تزايد المنافسة وتكامل السوق ، وبالتالي المشاركة في عملية التكامل لكل دولة يمكن أن تحقق الازدهار الاقتصادي وتسعى جاهدة لزيادة الرفاهية الاجتماعية المتوقعة من عملية التكامل وفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي ، خصصنا في هذا البحث ثالث فصول ، الأول و الثاني نظري يشملان التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية و الفصل الثالث تجربة دول الخليج في التكامل الاقتصادي و التجارة البينية لدول التعاون الخليجي.

كلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة الخارجية، التجارة البينية.

SEMMARY :

Economic integration is one of the best and most important means of cooperation because it consists in forming regional economic blocs to achieve the deepest level of economic integration and economic unity which allows a country to deal with the globalized world, to achieve economic independence and to contribute to the progress of the global economy .

Economic integration is considered to be one of the economic imperatives of the Gulf States, especially in the face of increasing competition and market integration. It permits each state to take part in economic prosperity and endeavour to improve the social well-being of the citizens as expected from the integration process and the understanding of the phenomenon of economic integration. In this research, we have devoted three chapters, the first and the second deal with theoretical part of economic integration and foreign trade while the third chapter deals with the experience of Gulf countries in economic .integration and intra-GCC trade

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول : التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية

تمهيد : **01**

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.....**02**

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.....**02**

المطلب الثاني: دوافع و أسباب التكامل الاقتصادي.....**04**

المطلب الثالث: النظريات المفسرة التكامل الاقتصادي.....**06**

المبحث الثاني: درجات التكامل الاقتصادي مقوماته و أهدافه.....**10**

المطلب الأول: درجات التكامل الاقتصادي.....**10**

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي.....**15**

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي.....**18**

خلاصة:.....**21**

الفصل الثاني : التجارة الخارجية و سياساتها

تمهيد:.....**23**

المبحث الأول : الاطار النظري للتجارة الخارجية.....**24**

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و التجارة البينية.....**24**

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهميتها.....**27**

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية.....**30**

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.....**35**

المطلب الأول : سياسات التجارة الخارجية.....**35**

المطلب الثاني : أنواع السياسات التجارية الخارجية.....**36**

المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي في التجارة الخارجية.....**40**

خلاصة الفصل.....**42**

الفصل الثالث: دراسة تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و دوره في تعزيز التجارة البينية

تمهيد :.....**44**

المبحث الأول : ماهية مجلس التعاون الخليجي.....**45**

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي.....**45**

المطلب الثاني: النظام الأساسي و الهيكل التنظيمي.....**47**

المطلب لثالث: الإنجازات و ندوات مجلس التعاون الخليجي.....**51**

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي و التجارة البينية لدول.....**54**

مجلس التعاون الخليجي بين الواقع و التحديات

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.....**54**

المطلب الثاني: التجارة البينية لدول التعاون الخليجي.....**59**

المطلب الثالث: واقع، اخفاقات و آفاق تكامل دول المجلس الخليجي.....**73**

خلاصة **81**

الخاتمة **83**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأشكال المختلفة لنموذج التكامل	14
02	يبين نظرية الميزة المطلقة	31
03	يبين نظرية الميزة النسبية	31
04	احصائيات حول المملكة العربية السعودية	61
05	التجارة البينية بين المملكة العربية السعودية و دول المجلس الخليجي	62
06	احصائيات حول سلطنة عمان	64
07	التجارة البينية بين سلطنة عمان و دول الخليج	65
08	الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عمان بالريال العماني	66
09	احصائيات حول الامارات المتحدة العربية	66
10	التجارة البينية لدولة الامارات المتحدة مع دول الخليج	67
11	احصائيات حول مملكة البحرين	68
12	التجارة البينية مملكة البحرين مع دول الخليج	68
13	احصائيات حول دولة قطر	69
14	التجارة البينية لدولة قطر مع دول الخليج	70
15	احصائيات حول دولة الكويت	71
16	التجارة البينية لدولة الكويت مع دول الخليج	72

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مساهمة دول الخليج في الصادرات خلال المواد النفطية خلال سنة 2019	60

المقدمة

المقدمة

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول حول العالم وزيادة الناتج القومي الإجمالي، و كان موضوع التكامل الاقتصادي محل اهتمام العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث ترغب العديد من الدول في الانضمام إلى التكتلات الإقليمية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية. ولا ينبغي الاستهانة بمؤسسي العمل الاقتصادي المشترك. ولذلك نجد العديد من الدول لجات إلى التكامل الاقتصادي من أجل الوصول إلى ما وصل إليه الاتحاد الأوروبي ومن بين هذه الدول نجد دول مجلس التعاون الخليجي التي اتسمت بدايتها نحو التعاون الإقليمي الشامل والمنظم بخطوات متأنية ، وحرص على أن تكون ثابتة وراسخة أكثر مما هي متسرعة. وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم ، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم آسيا إفريقيا وأوروبا(فضلا عن كونها تشرف على ثالثة من أهم الممرات المائية)البحر الأحمر ، البحر المتوسط والخليج العربي (بما يصبغها من أهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية ، هذا إلى جانب ما تملكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى) كالثروات الطبيعية الهائلة ، والتقاليد المشتركة والتاريخ الواحد كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتذي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى اتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هذا التكامل

لقد وجد العالم العربي خلال العشرين سنة الماضية أنه خلال نفس الفترة من تطور النمو العربي البيني ، تضاعف إجمالي التجارة العربية ، وعلى الرغم من الجهود بين الدول العربية لتحفيز الضرائب على التجارة ، إلا أن المشاكل والعقبات جعلتني أدرك أن التجارة البيئية العربية لا تفعل الكثير. إن زيادة معدل النمو وتحقيق التكامل الاقتصادي للدول العربية أصبح هدف جميع البلدان

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكننا صياغة الاشكالية التالية:

❖ الى أي مدى يمكن أن يساعد التكامل الاقتصادي على تعزيز التجارة البينية الأعضاء ؟

و يتفرع هذا السؤال الرئيسي الى عدة أسئلة فرعية:

- ما هو التكامل الاقتصادي و دوافعه؟
- ماهي أسباب قيام التجارة الخارجية و دورها في التكامل الاقتصادي؟
- ما هي مقومات تكامل دول مجلس التعاون الخليجي؟ و هل يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تكون رائدة في العالم؟
- هل تحقيق أهم خطوات التكامل الاقتصادي من طرف دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في منطقة التبادل الحر والاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة يساعد على رسم معالم العملة الموحدة؟

فرضيات البحث:

يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أن التكتل يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة.
- تعتبر المشروعات المشتركة من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل ترقية و تفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العضوة بصفة عامة و داخل المنطقة التكامل.
- إن التكامل الاقتصادي و دوره في التجارة الخارجية يظهر من خلال التجارة البينية لدول الاعضاء في التكامل ، من خلال إزالة القيود و العراقيل على التجارة.
- شهدت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تراجعا كبيرا في جانب التبادل التجاري الدولي و الإقليمي في أعقاب الأزمات المتتالية " الازمة المالية العالمية، تدهور أسعار النفط، الأزمة مع قطر و كذا الجائحة الحية كوفيد 19.
- إن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال إحياء السوق المشتركة، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة ، مرورا بالاتحاد الجمركي من شأنه أن يساهم في تفعيل وتنشيط التجارة البينية والخارجية، الاستثمارات البينية، تفعيل المشروعات المشتركة في جميع المجالات. وما ينجر عنها من فوائد تنعكس على اقتصاديات دول الخليج.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس اقتصاد دولي.
- الميول الشخصي للموضوع.

أسباب ذاتية:

- الأهمية القصوى التي تمنحها الدول في الآونة الأخيرة لظاهرة التكتلات الاقتصادية بغية التخفيف من حدة الصدمات الخارجية في إطار التجارة الخارجية و مواجهة العالم الخارجي ككتلة واحدة.
- الاستفادة من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي و تكون قدوة لدول شمال افريقيا.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعامل مع ظاهرة التكتلات الاقتصادية كواحدة من أهم ظاهرات التي شهدها العالم ،و أدى إلى زيادة نشاطه الهائل بين البلدان.

و مجلس التعاون الخليجي هو إحدى هذه المجموعات المرتبطة بتاريخ مشترك ومصير مشترك نظرا لموقعها الاستراتيجي وحقيقة احتوائها على العديد من الموارد الطبيعية وخاصة النفط ، فهي تستخدم كسلاح وهي قوية بما يكفي لدفع اقتصادها ، وباعتبارها التكامل العربي الوحيد ، فقد حققت أشياء كثيرة تستدعي الدراسة و تسليط الضوء عليها.

أهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الخارجية و كذا البينية لدول الأعضاء.
- ✓ التعرف على أهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجي و الوقوف على أهم مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

- ✓ محاولة الوقوف على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✓ الصعوبات التي تواجه مسيرة مجلس التعاون الخليجي والتجارة البينية.

منهجية البحث:

استخدمنا المنهج الوصفي و التحليلي لتطرق إلى الجوانب ذات الصلة بالموضوع. يتم ذلك من خلال تسليط الضوء على عملية التكامل بصفة عامة لاسيما لدول مجلس التعاون الخليجي وتحليل السياسات المتعلقة بمراحل التكامل دمجها، و في الأخير، التوصل إلى الاستنتاج.

الاطار الزمني و المكاني لدراسة:

مجلس التعاون الخليجي في الفترة من 1981 حتى2019 و بعض إحصائيات 2020.

الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على مجموع الدراسات السابقة، وجدنا أن هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع التكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي العربي أو تكتلات أخرى، من جوانب مختلفة قد تتقاطع مع موضوع بحثنا هذا في نقاط عديدة وبعض هذه الدراسات على سبيل المثال و ليس الحصر الآتية:

الدراسة الأولى: ل عبد الرحمان روابح، بعنوان: حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة "دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2010/2000 ،)"مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012، قد طرح الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تفعيل حركة التجارة الدولية في ظل الأزمة المالية العالمية؟ تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور التكامل الاقتصادي في حركات التجارة الدولية و تحديات الوضع الاقتصادي الراهن ، مع الأخذ في الاعتبار التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال التعرض للتكامل الاقتصادي على المستوى النظري والتنظيمي ومن ثم التأكيد فهم حركة التجارة الدولية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الأخيرة ، وإجراء الدراسات التحليلية والتقييمية في النهاية التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة (2000–2010). توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية

مفادها أن تأثير الأزمة المالية العالمية كان له تأثير كبير وقد أدى ذلك إلى تفعيل التكامل الاقتصادي في دول المجلس حركة التجارة الخليجية الدولية.

الدراسة الثانية: ل بوالكور نور الدين تحت عنوان أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء –حالة التكامل الاقتصادي العربي– مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاديات المالية والبنوك كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة أمحمد بوقرة بومرداس و كانت اشكالية البحث حول ما هي آثار وانعكاسات التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء؟ من أجل الاجابة عليها اعتمد على من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم المزج بين المنهج الوصفي والتاريخي و كذا التاريخي التحليلي.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول

الفصل الأول: التكامل الاقتصادي و التجارة الخارجية

الفصل الثاني : التجارة الخارجية و سياساتها

الفصل الثالث: دراسة تجربة التكامل الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي و دوره في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء

حيث يتناول الفصل الأول تعريف التكامل الاقتصادي دوافعه و أسبابه والنظريات المفسرة له و كذا درجات التكامل الاقتصادي مقوماته و أهدافه.

أما الفصل الثاني مفهوم التجارة الخارجية أسباب قيامها و التجارة البينية، و تطرقنا أيضا الى نظريات و سياسات التجارة الخارجية و أنواعها و كذا دور التكامل الاقتصادي في التجارة الخارجي .

و أخيرا الفصل الثالث يتناول تجربة مجلس التعاون الخليجي في التكامل الاقتصادي و التجارة البينية للدول الأعضاء.

الفصل الأول:

التكامل الاقتصادي

تمهيد:

يتسم العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، و الذي تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي ، بتغيرات سريعة وعميقة، فمن جهة بروز ظاهرة العولمة وما تحمله من حرية لانتقال السلع، الخدمات، الأفكار ورؤوس الأموال على نطاق عالمي ، ومن جهة أخرى تعاظم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في كل أنحاء العالم ، الاتحاد الأوروبي، نافتا، الأسيان، مجلس التعاون الخليجي وغيرها.

المبحث الأول : ماهية التكامل الاقتصادي

عرفت دول العالم بعد الحرب العالمية و خلال الثانية النصف الثاني من القرن العشرين، توجها متزايدا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي مما زاد من أهمية الموضوع في الأدبيات العلمية الحديثة، من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومه، أهدافه والتفسيرات النظرية التي تناولته.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

وقد ورد في القواميس العربية بمعنى مماثل ، ففي قاموس مختار الصحاح: جاءت كلمة (الكمال) بمعنى التمام وقد (كمل) يكمل بالضم (كمالا) وكمل الشيء إذا استوفى وأصبح خال من النقائص، وجاء أيضا في قاموس المصباح المنير (كمل) إذا تمت أجزاءه و كملت محاسنه، وأعطيته المال (كملا) بفتحتين أي كاملا وافيا، و (استكملته) استتمته[1]

لغويا التكامل يعني :

وقد وردت عدة تعاريف لمصطلح التكامل الاقتصادي و هي كالتالي:

وأشار Tinbergen أن التكامل الاقتصادي هو عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها، أما Balassa.B فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[2]

يعتبر التكامل الاقتصادي :" كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة و عناصر الإنتاج فيما بينها و التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع"[3]

"العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه

[1] نزيه عبد القصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2006، ص12

[2] فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004 ،ص7.

[3] السيد محمد أحمد السريني، "التجارة الخارجية"، الاسكندرية الدار الجامعية، 2009، ص 199.

الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحد" [1]

كما يمكن تعريفه : "دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي"[2]

و قد ورد **تعريف آخر للتكامل الاقتصادي** : " عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة"[3]

و يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة تعريف للتكامل الاقتصادي Intégration Economic : هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح بذلك هذه الدول في الأخير كلا واحدا بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة للجوء إلى التكتلات الإقليمية.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ، 2005، ص 27.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ،ص409.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010 ،ص294.

المطلب الثاني: دوافع و أسباب التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي لم يكن من العدم بل هناك العديد من الأسباب وراء انتشار ظاهرة التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله من بين هذه الدوافع ما يلي :

- **اتساع حجم السوق** :حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى تصريف المنتجات من دولة ما إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى وذلك بسهولة تامة خاصة بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية إضافة إلى هذا فإن اتساع نطاق السوق يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء.[1]

و مما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة:

أولا: اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

ثانيا : بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.

ثالثا : كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل.

يجدر التنويه قبل كل شيء إلى أنه تم الجمع بين هذين النوعين من الدوافع للارتباط الوثيق فيما بينهما الذي ينبثق من جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي والهدف الرئيسي منه، فكلاهما ذو وظيفة جغرافية – اقتصادية بمعنى الانتقال إلى فضاء أو مجال جغرافي أوسع

[1] هشام محمود الإقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2009 ، ص211

بكل ما يتضمنه من عناصر ومؤشرات اقتصادية للبلدان المنتمية إليه (موارد اقتصادية – أنشطة إنتاجية– أسواق.....)، من أجل توفير شروط أفضل لتحقيق الأهداف والسياسات الاقتصادية لهذه البلدان

- **وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي :**

فالتقارب الجغرافي يعد واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي. ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول .

- **العامل السياسي:** بالإضافة إلى الروابط السابقة نجد البعد السياسي الذي له وزن هام كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها ،حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة الأوروبية، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – سابقا – أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها إذا بقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا. ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، ويمكن أن نفرق بين أربع مدارس أساسية: وهي المدرسة الفيدرالية التي يتزعمها "إيتزيوني"، ونظرية الاتصال أو المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني" كارل دويتش المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني "دافيد ميتراني"، وأخير الوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانيين " إرنست هاس"* و " ل.ليندبرغ "

1. **النظرية الاتحادية (الفدرالية):** في جميع الاتحادات الفدرالية ، كان القاسم المشترك بينها هو وجود دوافع قوية للاتحاد لأغراض معينة وفي ذات الوقت وجود دوافع عميقة الجذور لحكومات إقليمية ذاتية الحكم لأغراض أخرى .وقد تجلى ذلك في تصميم هذه الاتحادات الفدرالية من خلال توزيع السلطات بين الحكومة الفدرالية لأغراض مشتركة فيما بينها والسلطات الممنوحة لوحدات الحكومة الإقليمية لأغراض متعلقة بالتعبير عن الهوية الإقليمية .وهكذا فقد تمثلت السمة المؤسسية المميزة لهذه الاتحادات الفدرالية في الجمع بين الحكم المشترك والحكم الذاتي في نظام واحد من خلال التوزيع الدستوري للسلطات بين الحكومات الفدرالية و الإقليمية[1]

و قد يكون غير كاف إنه بحاجة لأن يكون مصحوب بالتشجيع المؤسساتي القائم على المصالح المشتركة التي توفر الصمغ الذي يشد الفدرالية إلى بعضها البعض ، وبالتالي فإن هذين العنصرين "الحكم الذاتي" للوحدات معا المكونة للفدرالية و"الحكم المشترك" من خلال المؤسسات المشتركة العامة، وهي التركيبة التي تميز الأنظمة الفدرالية، يعتبران ضروريان من أجل ضمان فعاليتهما على المدى البعيد في الجمع ما بين الوحدة و التعددية [2].

[1] رونالد ل. واتس (ترجمة غالي برهومة و آخرون)، الأنظمة الفيدرالية ،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006 ،ص 45

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 88.

و تتوفر فرص النجاح في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها. و هنا نلتمس رضى الفئات الاجتماعية من الاتحاد.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي

أي أن التكامل يكون قرار يتخذ من السلطة المركزية بتشريع قوانين و مؤسسات من أجل الاتحاد.

2.نظرية الاتصالات (النظرية الاتصالية): من أهم روادها "**كارل دويتش**" فالعبرة حسب كارل دويتش " ليست في الأطر المؤسسية بل في الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل . ساس هذا الطرح هو تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما[1].

3.النظرية الوظيفية:

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية ،وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من ارنست هاس (Hass Ernst)،وأميتاي ايتزيوني (Etzioni Amitai) ،وكارل دويتش الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية[2] :

[1] شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/ 2010، ص 12

[2] آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ،2007، ص 12 .

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع
- وجوب اقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا

4. النظرية الوظيفية الجديدة[1]:

في حقيقة الأمر تأثرت النظرية الوظيفية الجديدة بنشأة الجماعة الأوروبية، حيث تعتبر انعكاسا للإطار الفكري لها .ويعتبر Hasse Ernst من أبرز منظري الوظيفية الجديدة، فيما يعتبر Schuman Robert و Joan Monnet من المبادرين إلى الاهتمامsl لجانب العلمي والتنظيمي.

و قد تم تحديث النظرية وتحديدها بشكل أكبر من قبل واين ساندهولتز وأليك ستون سويت ومعاونيهم في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (المراجع أدناه). كانت المساهمات الرئيسية لهؤلاء المؤلفين هي توظيف التجريبية.

تصف الوظيفية الجديدة وتشرح عملية التكامل الإقليمي بالإشارة إلى كيفية تفاعل ثلاثة عوامل سببية:

- تزايد الترابط الاقتصادي بين الدول
- القدرة التنظيمية على حل النزاعات وبناء النظم القانونية الدولية

[1] https://stringfixer.com/ar/Neofunctionalism le 18/04/2022 à 5 :25

- قواعد السوق فوق الوطنية التي تحل محل الأنظمة التنظيمية الوطنية

افترضت النظرية الوظيفية الجديدة المبكرة انخفاضًا في أهمية القومية والدولة القومية ؛ وتوقعت أن المسؤولين المنتخبين ومجموعات المصالح والمصالح التجارية الكبيرة داخل الدول سوف يرون أنه من مصلحتهم السعي لتحقيق أهداف الرفاهية بشكل أفضل من خلال التكامل السياسي والسوقي على مستوى فوق وطني أعلى. وضع هاس نظريًا لثلاث آليات اعتقد أنها ستدفع الاندماج إلى الأمام: الانتشار الإيجابي.

- **التأثير غير المباشر الإيجابي** هو فكرة أن التكامل بين الدول في قطاع اقتصادي واحد سيخلق حوافز قوية للتكامل في المزيد من القطاعات ، من أجل الحصول على مزايا التكامل في القطاع الذي بدأ فيه.

- **بعد ذلك ، يتم زيادة عدد المعاملات** وكثافة المفاوضات جنبًا إلى جنب مع زيادة التكامل الإقليمي. وهذا يؤدي إلى إنشاء مؤسسات تعمل دون الرجوع إلى الحكومات "المحلية."

- يمكن فهم آلية **نقل الولاءات المحلية** بشكل أفضل من خلال الإشارة أولاً إلى أن أحد الافتراضات المهمة في التفكير الوظيفي الجديد هو مجتمع تعددي داخل الدول القومية ذات الصلة. يدعي العاملون الجدد أنه مع تسارع عملية الاندماج ، ستنقل مجموعات المصالح والجمعيات ولاءاتها بعيدًا عن المؤسسات الوطنية نحو المؤسسات الأوروبية فوق الوطنية. سيفعلون ذلك لأنهم ، من الناحية النظرية ، سيدركون أن هذه المؤسسات التي تم تشكيلها حديثًا هي قناة أفضل يمكن من خلالها متابعة مصالحهم المادية.

- ثم هناك حاجة إلى مزيد من **التعقيد التنظيمي** وعادة ما يتم استدعاء مؤسسات أخرى على المستوى الإقليمي. هذا يؤدي إلى نقل التكامل إلى مستويات أعلى من عمليات صنع القرار.

- مع تقدم التكامل ، ستأخذ المؤسسات فوق الوطنية التي تم إنشاؤها للإشراف على عملية التكامل نفسها زمام المبادرة في رعاية المزيد من التكامل لأنها تصبح أكثر قوة

وأكثر استقلالية من الدول الأعضاء. في نموذج Haas–Schmitter ، فإن حجم الوحدة ، ومعدل المعاملات ، والتعددية ، وتكامل النخبة هي شروط الخلفية التي تعتمد عليها عملية التكامل.

- وكما قال روزاموند ، فإن التكامل السياسي سيصبح عندئذ أثرًا جانبيًا "حتميًا" للتكامل في القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثاني: درجات التكامل الاقتصادي مقوماته و أهدافه

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول أشكال مختلفة ومتدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر، و لكي يتعزز هذا التكامل و يضمن له البقاء ينبغي أن تتوفر فيه شروط و مقومات اقتصادية و سياسية و ثقافية من أجل تحقيق أهداف المرجوة منه، و هو ما سنعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: درجات التكامل الاقتصادي

توجد عدة أنواع أو مستويات للتكامل الاقتصادي و يمكن التمييز بين ستة مراحل للتكامل الاقتصادي و هي كالآتي:

1-منطقة التجارة التفضيلية : Agreement Trade Preferential

هي التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغ ة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريف ة الجمركية.[1]

[1] نبيل حشاد، الجات و مستقبل الإقتصاد العالمي و العربي، لقاهرة : دار النهضة العربية، 1995،ص 54

2- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

و يتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء و في الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة. ولعل ذلك ما بجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض و ذلك كوسيله للدخول إلى باقي الأعضاء.[1]

"منطقة التجارة الحرة هي كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك هدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة"[2]

و يمكن أيضا تعريف منطقة التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة و تختلف عنه كون أعضاءها غير ملزمين بتوحيد رسومهم مع العالم الخارجي.

3- الاتحاد الجمركي (Custom union):

يعتبر الاتحاد الجمركي شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي وهذا الشكل يحاول أن يعالج عيوب منطقة التجارة الحرة وفيه تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين أعضاء منطقة التكامل إزاء العالم الخارجي وبذلك تتحقق حرية انسياب السلع بين الدول الأعضاء [3]. فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا [4].

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي [5] :

1 –وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية .

2 – وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

---

[1] محمد سيد عابد ، التجارة الدولية، مصر، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999، ص 256.

[2] حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، ط1 ، القاهرة : دار الفكر العربي، 1998 ،ص29.

[3] هشام محمود الإقداحي ، مرجع سبق ، ص 208.

[4] فليح حسن،العلاقات الاقتصادية الدولية، عمان، 2004 ،ص169.

[5] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 292

3 – وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4 – توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

و بهذا يكون قد تحققت حرية كاملة لانتقال السلع بين الدول الأعضاء لكنها لا تنطوي على حرية انتقال الاشخاص و رؤوس الأموال، أي الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء أصبحت إقليما جمركيا واحدا.

4-السوق المشتركة (Common Market):

ضف إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال -بين الدول الأعضاء في السوق ،و بذلك بتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال[1]. و لقد تحققت هذه الشروط في الاتحاد الأوروبي في عام 1993 ،حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الاتحاد وتم الاتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968 وفي عام 1970 تم الاتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في عام1993.[2]

فعلى هذا المستوى بالإضافة الى الغاء الحقوق و الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء بمختلف أشكالها و توحيد تعريفتها الجمركية ازاء الدول خارج الاتحاد و يتمم كذلك الغاء القيود على حركة الاشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة.

5-الاتحاد الاقتصادي:

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية[3]،حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات ، و انتقال عناصر الإنتاج-العمل ورأس

[1] فليح حسين، نفس المرجع أعلاه، ص 170.

[2] محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000 ،ص 145.

[3] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 270.

المال – بين الدول الأعضاء ،و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية

و النقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبة الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.[1]

6-الاتحاد النقدي:

بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية ، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر ، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، واطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد.

[1] فليح حسين، مرجع سبق ذكره، ص 177.

و نعرض في الجدول التالي يبين الاختلاف بين مستويات التكامل الاقتصادي :

الجدول رقم -1- : الأشكال المختلفة لنموذج التكامل

	منطقة التجارة التفضيلية	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد الاقتصادي	الاتحاد النقدي
تخفيض عوائق التبادل	+++	+++	+++	+++	+++	+++
إزالة الحواجز الجمركية و القيود الكمية		+++	+++	+++	+++	+++
توحيد الرسوم و التعريفة الجمركية			+++	+++	+++	+++
حرية تقال السلع و الخدمات		+++	+++	+++	+++	+++
حرية تقال العمل و الاشخاص و رأس المال				+++	+++	+++
عدم ابرام او تجديد اتفاقيات مع دول أخرى خارج التكامل			+++	+++	+++	+++
تنسيق السياسات و الاقتصادية الاجتماعية					+++	+++
شاء مؤسسات مشتركة					+++	+++
شاء سلطات عليا فوق و نية					+++	+++
شاء عملة موحدة						+++

من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي

وهذه المقومات تستمد طبيعتها من العناصر التي تتألف منها، وتتمثل هذه العناصر في[1]:

- العنصر الأساسي لمقومات التكامل يتمثل في حالة النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية، أو بالإمكانيات التسويقية أو بالموارد الإنمائية، ويعد هذا العنصر بمثابة المقوم الأول من مقومات التكامل، وهذا لكون أي دولة تسعى إلى التكامل مع غيرها من الدول الأخرى، بغرض التغلب أو القضاء على حالات النقص هذه، ورغم كون عنصر حالات النقص ذو أهمية كبيرة إلا أنه ليس كافيا لوحده لبدء بعملية التكامل .
- وجود حالات الفائض لدى هذه الدول، فالحالات النقص المذكورة أعلاه، لا يمكن تلاقيها إلا إذا وجدت حالات فائض التي تستطيع مقايضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى، ويشكل هذان العنصران قاعدة تعبر عن الاستعداد الذاتي لهذه الدول للبدء، في عملة التكامل الاقتصادي ومنه فمن الضروري تواجد حالات النواقص والفوائض في آن واحد، لدى البلد أو القطر الذي ينوي الدخول في مجموعة تكاملية.
- إن وجود عنصري النقص والفائض معا، يعتبر أمرا ضروريا لعملية التكامل الاقتصادي وطالما أن العملية التكاملية التي تنشأ بين مجموعة من البلدان، يسعى فيها كل بلد إلى تحقيق المصلحة الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فإن الأمر يحتم وجود عناصر مقابلة لدى الطرف المقابل، ويعد هذا العنصر بالغ الأهمية.

القرب الجغرافي: مزايا القرب الجغرافي: يعد واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي. ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل الاتحاد نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، و تتمثل مزايا القرب الجغرافي فيما يلي:[2]

-انخفاض تكاليف النقل بسبب قصر المسافة بين الدول المتجاورة.

[1] محمود الحمصي، خطط التنمية العربية إتجاهتها التكاملية و التنافرية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ،1986،ص 96.
[2] حسين عمر ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

-الجغرافيا و المسافات القصيرة والحدود المشتركة توحي بوجوب أن تكون تكلفة النقل منخفضة بما يسمح بزيادة حجم التجارة البينية الاقليمية؛

-يسهل على المؤسسات التجارية إقامة قنوات لتوزيع السلع في الدول المتجاورة والمتشابهة في الأذواق والتقاليد؛

-يسهل عملية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، كما قد يخفف من عبء فض المنازعات، نتيجة وجود مصالح والتاريخ المشترك بين الدول اللذان يعدان قوة توحيدية ذات أهمية رئيسة في العملية التكاملية.

توفر الموارد الطبيعية : ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يمكن الاعتماد عليه في قيام التكامل الاقتصادي و نجاحه، حيث أن ظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها إلى التكامل و ذلك للاعتماد على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة .فامتلاك بعض الدول لإمكانات زراعية هائلة و ثروة مائية وفيرة يمكن أن يتيح المجال لزيادة الإنتاج الزراعي و تطوره اعتمادا على هذه الإمكانات في حين أن امتلاك البعض الآخر لثروات معدنية يمكن أن يكون أساسا لتطور الصناعة و أخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا. و هذا ما يعتبر قاعدة ملائمة تعتمد عليه عملية التكامل ذلك [1].

توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية : ويتعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، و يظهر هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي و الفني الماهر لضرورته في قيام النشاطات الإنتاجية،و في تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها فبواسطة التكامل تزيد فرصة و إمكانات توفير هذا العنصر الهام و الضروري للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة فإذا حاولت كل دولة القيام بنشاطاتها الإنتاجية بالاعتماد على ما تملكه من عمل ماهر فإنها تعيق عملية القيام بهذه النشاطات و تحد من كفاءتها هذا لافتقار هذه الدولة أو غيرها من الدول لهذا العنصر أو ذلك بينما أن التكامل حتما سيؤدي إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر كلها أو أغلبها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة خاصة أنه مع التطور التكنولوجي و الحجم

[1] فليح حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 177، 178.

الكبير أصبح العمل الاختصاصي يظهر كعنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة و لأداء النشاطات الاقتصادية عموما بالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية وتحسين في كفاءة الأداء[1]).

توفر المناخ السياسي الملائم: يعتبر هذا العنصر من أهم مقومات التكامل الاقتصادي فلإرادة السياسية عامل مهم يؤدي إلى ازالة عدة حواجز امام التكامل أما ضعفها يؤدي الى العكس.

توفر طرق و وسائل النقل و الاتصال : فعندما تكون طرق النقل و وسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو البحري أو الجوي محدودة فإن ذلك سيؤدي حتما إلى إعاقة حركة الانتقال و إلى إضعاف مقدار الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج فإضافة تكلفة النقل المرتفعة إلى السعر ،تجعل السعر الأعلى مرتبطا بكلفة أكبر و كفاءة أقل و قدرة أكبر على التنافس مما يعني تضرر المنتج الكفء لصالح المنتج غير الكفء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية واللاسلكية و غيرها قد يكون عائقا أمام فرصة التعرف على الأسواق بالتالي الحد من فرصة المعرفة و العلم المسبق بحالة السوق .[2]

اضافة الى ماسبق ذكر هناك مقومات أخرى:[3]

تطوير البنية الأساسية : تعتبر البنية الأساسية من أحد مقومات التكامل، حيث أن تطويرها الدائم بما يتناسب مع المتغيرات والأدوار الجديدة سيكون احد الدوافع الهامة لتفعيل عملية التكامل.

إمكانية التخصص بين أطراف عملية التكامل: بناء على المزايا النسبية والموارد المتوفرة لكل طرف ، و بالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية والخدمية.

---

[1] فليح حسين، نفس المرجع أعلاه، ص 179.

[2] فليح حسين، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

[3] مقروس كمال، رسالة ماجستر دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس،السنة الجامعية 2014/2013، ص 27.

اتساع الأسواق: حيث يسمح بالحصول على مزايا ومنافع الأحجام الكبيرة في العمليات الإنتاجية خاصة بعد تقدم وانتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية والاقتصاديات الضخمة.

المقومات المالية: والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة خاصة إذا تم خلق مؤسسات مالية مؤهلة وكفؤة للقيام بدورها في تشجيع و تسهيل الاستثمارات اللازمة على مستوى المنطقة المتكاملة.

القدرة التفاوضية المستقبلية : وتعتبر من الأسس التي يتم الاتفاق بشأنها بين الأطراف المساهمة بحيث لا يمكن لكل طرف على حدة "قطر" التفاوض بفعالية في عالم اليوم ، والذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية على كافة المستويات بالتفاوض للحصول على المزايا والمنافع من عمليات التبادل الاقتصادي.

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

إن أهداف التكامل الاقتصادي لا تختلف من حيث المبدأ بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة و معظم هذه الأهداف هي:

- فتح الأسواق :التكامل الاقتصادي بين الدول يوفر سوق واسعة إضافة إلى فتحه لأسواق جديدة داخل دول التكامل، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج لتلبية الطلب هو ما يرافقه زيادة درجة استخدام الموارد غير المستعملة من خلال فتح أو توسيع هذه الأسواق تستطيع الدول النامية المتكاملة منافسة الدول المتقدمة .
- رفع مستوى رفاهية المواطنين إن توسيع رقعة السوق إزالة الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج فيحصل المستهلكون على السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة كما أن حرية انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى في إطار التكامل يؤدي إلى تخصيص عناصر لإنتاج و توظيفها مما ينتج عنه ارتفاع مستوى الإنتاج في المنطقة التكاملية هذا ينتج عنه رفاهية المواطنين[1].

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة مجموعة النيل العربية، سنة 2003، ص 23.

- حصول الدول الأعضاء على الاستشارة و الإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ومن بين هذه الإجراءات[1]:
  - إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ، قامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم و الخارجي .
  - إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).
  - إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.
- تغيير وتحسين معدلات التبادل لصالح دول التكامل حيث أن التكامل يزيد من إمكانية الدول الأعضاء في تحسين معدل التبادل الدولي حصولها على شروط التجارة الدولية مما يؤدي إلى قدرتها على مواجهة السوق العالمية كما أن زيادة عدد الدول الأعضاء في التكامل يزيد قوتها التفاوضية مع الدول الأخرى فتكون تجارتها مع العالم الخارجي في وضع أفضل فيتحسن معدل التبادل التجاري.[2]
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :إن التذبذب الذي يصيب اقتصاد أي دولة إنما يعود لاعتمادها على دول أخرى لا ترتبط معها بأي سياسة اقتصادية حيث أن التغير في طلب الدول الأخرى على صادرات هذه الدولة بسبب من الأسباب كالركود الاقتصادي سينعكس سلبا على هذه الدولة كذلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية سيؤدي إلى خلق تضخم مستورد في هذه الدولة بالتالي تسعى الدول من وراء التكامل الاقتصادي لتجنب حدوث هذه المشكلات من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية لجميع الدول الداخلة في التكامل.[3]
- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة التوظيف و التحفيف من حدة البطالة و ما يترتب منها من مشاكل اقتصادية و اجتماعية [4]

---

[1] نفس المرجع أعلاه، ص22.
[2] فؤاد أبو سيت، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[4] بوكساني رشيد و دبيش أحمد، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، الدراسات الاقتصادية ،مجهول السنة ، ص 83

- وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل التكامل الاقتصادي و هو صيغة من صيغ العلاقات الدولية ارتبط ظهورها بالتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية التي زادت من تشابك وترابط العالقات بين الدول. واختلف رواد الفكر التكاملي في الاتفاق على وضع مفهوم محدد لظاهرة التكامل الاقتصادي، غير أن مفهومه يتمحور حول إزالة كافة أشكال التمييز بين مختلف الاقتصاديات لتحقيق المزيد من حرية التجارة وحرية حركة عوامل الإنتاج، وفي ذات الوقت يضع عراقيل على حركة التجارة بين الدول الأعضاء والدول الأخرى خارج نطاق التكامل، وبذلك فإن العمل داخل أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي يعني حرية داخل نطاق من الحماية. كما أن التكامل ال يعد مجرد اتفاق على الغاء التمييز وإنما يتمثل في القضاء الفعلي على هذا التمييز، وعييه تنتفي صفة التكامل بين الاقتصاديات التي توود بينها اتفاقيات تكامل ولكنها لا تضعها موضع التنفيذ، و سنعرض في الفصل الثاني سياسات التجارة الخارجية و أنواعها و دور التكامل الاقتصادي في الجارة الخارجية.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية و سياساتها

تمهيد الفصل :

ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن الاستغناء عنها في المجال الاقتصادي، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية الدول الأخرى على اختلاف مستوياتها سوءا كانت متقدمة أو نامية، فالتجارة الدولية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وأيديولوجياتها ولا استغناء لدولة عن أخرى، وقد شهدت حركة التجارة الدولية تغيرات جذرية وجوهرية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان النظام التجاري الدولي وخلقت تداعيات عديدة لا يستهان بها مست كبريات الاقتصاديات العالمية بما فيها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي والذي يؤثر بشكل كبير على باقي الاقتصاديات العالمية.

المبحث الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية

أن مصطلح التجارة الدولية مثل الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية فهناك اختلاف كبير في الرأي، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية، ومصطلح التجارة الدولية فمصطلح التجارة الخارجية يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي، أي حركات السلع دون حركات رؤوس الأموال أما مصطلح التجارة الدولية يشتمل على حركات السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، إلى جانب حقوق الملكية، وجوانب الاستثمار المرتبطة بالتجارة و منها فيمكننا القول أن التجارة الخارجية هو المفهوم الضيق للتبادل الدولي بينما التجارة الدولية فهو المفهوم الواسع للتبادل الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و التجارة البينية

التعريف العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة .[1]

و يمكن تعريفها : أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

❖ **الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية:**

تتمثل أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية و الخارجية فيما يلي:[3]

-التباين و اختلاف الوحدات السياسية في ما بين الدول : التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية خارج الحدود على مستوى العالم.

اختلاف النظم النقدية: اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .

---

[1] رشاد العصار، التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ،ص 12.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[3] عادل أحمد حشيش ،أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ، 2003 ، ص 14.

–التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.

– وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

– الاختلاف في طبيعة الأسواق و هذا الاختلاف يتمثل أساسا من اختلاف في طبيعة المستهلكين ، و كذا مستوى الدخل و طريقة انفاقه ، و كذا العادات و التقاليد في المجتمع ، على مستوى مختلف الأسواق.[1]

مفهوم التجارة البينية:[2]

يعتبر التبادل التجاري البيني Intra–Régional Tade بين الدول أي التجارة البينية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي و هو من أهم المعايير للحكم على مستوى التكتل السائد بحيث يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكامل الاقتصادي (من الناحيتين النظرية و التطبيقية) يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي باعتبار أن هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرض تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين.

وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الدولية أن حصة التجارة البينية في التجارة العالمية تمثل الجزء الأكبر في هذا النمو خاصة ما بين الدول الصناعية المتقدمة وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في نمو هذه التجارة في العديد من التكتلات الإقليمية.

وتعرف التجارة البينية بأنها "التجارة في السلع المتشابهة الصنع والتكوين ولكنها تختلف من حيث الأفضلية والنوعية أي أنها التجارة ذات الاتجاهين للمنتجات الأفقية المختلفة أو الرأسية"

---

[1] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 18.

[2] عادل الشنيني، رسالة ماجيستير دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة الى بعض التجارب، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010، ص ص 44، 45.

وقد برزت آراء نظرية عديدة تفسر ظاهرة التجارة البينية ذات الاتجاهيين وهي تختلف عن التجارة ذات الاتجاه الواحد من خلال التعامل بالمنتج الصناعي القائم على نظرية الميزة النسبية في الإنتاج ولأن التجارة البينية يصعب تفسيرها في المفهوم أو النموذج النيوكلاسيكي فهناك بعض الأدبيات ثم تطويرها لتفسير مثل هذه التجارة البينية و يأتي في مقدمتها ما قام به كل من Lioyd and Grubel سنة 1975 .

فحسب Grubel – Lioyd فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي ورأس المال ومستوى العمل بإمكانه أن يلعب دورا مهما في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلات بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغير الطبيعية وخاصة الواقعة في إقليم جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي إلا أنها قد تمتلك تكنولوجيا مختلفة وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف في التكلفة و الإنتاج.

أما Krugman (1981) فقد ركز على دور المنافسة الاحتكارية ومقدار العائدات على الإنتاج في نمو واتساع التجارة البينية وكثر تحديدا من ذلك يرى Krugman أن الصناعات التي تحقق عوائد مرتفعة بتكاليف ومدخلات منخفضة نسبيا تستطيع أن تهيئ العديد من المنتجين الذين يقومون بإنتاج أنواع مختلفة لنفس السلعة بماركات أخرى وبالتالي ففي هذه الظروف يؤدي بكل دولة إلى التخصص في تشكيلات متنوعة مما يزيد من فرص إمكانية التبادل البيني ممكنة أي التجارة البينية.

أما Yeats (1998) فيرى أن المساهمة الإنتاجية أصبحت عنصر هام في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة حيث وصلت بحوالي 30 % من التجارة العالمية في السلع المصنعة التي تتمتع بالجزء الأكبر في التجارة البينية.

كما أن تكاليف إنتاج الوحدات الصناعية تختلف حسب طبيعة المنتجين بدليل أن المنتج الجيد أفضل من المنتج الأقل قدرة منه في الإنتاج والتصدير في تخفيض الحواجز والموانع الأخرى لنمو التجارة البينية كتكاليف النقل والمواصلات... ولابد من الإشارة هنا أن ترتيبات المساهمة الإنتاجية تبرز عموما كاستجابة لعوامل متعددة من ضمنها : انخفاض التعريفة،

اختلاف الأجور، انخفاض تكاليف النقل والمواصلات والخدمات الإنتاجية كالتأمين والتخزين وغيرها .

متطلبات نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء:[1]

1- **الحواجز التجارية:** جمركية أو غير جمركية: تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع.

2- **اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول:** كلما كان هناك اختلاق للهياكل الاقتصادية للدول كلما كان الأثر إيجابيا على التجارة البينية.

3- **اتفاقيات تجارية و معاملة تفضيلية:** تعزز الاتفاقيات التجارية و منطقة التجارة الحرة التجارة البينية و انسياب السلع بين الدول الأعضاء.

4- **الميزة النسبية:** يقصد بها مدى كفاءة دولة ما في انتاج السلع و الخدمات أكثر من غيرها.

5- **البنية التحتية:** تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء الى بنية تحتية متطورة.

6- **شبكات النقل و التوزيع و التسويق**

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية و أهميتها

هناك عوامل و أسباب أدت الى قيام التجارة الخارجية:[2]

1- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا (الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة في العالم .

2- التخصص الدولي : إشباع حاجات الأفراد داخل الدولة أمر صعب ، وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول ، لذلك يجب أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية .

3- تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دفع لقيام التجارة بينها ، وبالذات الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير ،وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة

[1] بن عيشى بشير، مقال "تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،ص 137

[2] فيروز سلطاني، رسالة ماجيستر دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012، ص 6.

الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بالدول الأخرى التي تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج ، مما يعطي للدولة الأولى ميزة نسبية مقارنة بالدولة الثانية .

4- اختلاف ظروف الإنتاج : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن والموز ، القطن... إلخ ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل ، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج.

5- اختلاف الميول والأذواق : فالمواطن في الدول النامية عموما يفضل المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة على المنتجات المحلية ، حتى ولو توفر البديل ، وتزداد أهمية هذا العامل كلما زاد الدخل الفردي في هذه الدول.

6- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.[1]

7- رغبة الدول الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول مفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في المستعمرات ولأسباب سياسية من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى وبالتالي تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

أهمية التجارة الخارجية:[2]

- يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها و لما تضاعف في حجم السكان و ذلك ألن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، و المواد الخام و غيرها التي كانت البد أن تستوردها من باقي دول العالم

- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية.

- تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سوآءا كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الدولية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة

[1] عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان: التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص42

[2] عبد المطلب عبد الحميد النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2003 ،ص ص: 123 ،122.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وتعتبر التجارة الدولية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري .[1]

– إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يحصل على المزيد من السلع و الخدمات و بتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية و هو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية[2].

– تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.

– القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية .

– القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية ألن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة و قد تكون غير متوفرة بالبلاد.

– القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

[1] رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[2] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 12.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

سعت نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع و الخدمات بين الدول حيث يتم الكشف عن أسس التبادل التجاري بين الدول الذي يفيد كلا الطرفين المتبادلين، و المكاسب المتوقعة من ذلك.

1-النظريات الكلاسيكية لتجارة الخارجية:

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجاريين الذين كانوا يرون أن المعادن النفيسة في المقياس الأساسي لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت.

أ- نظرية الميزة المطلقة:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع السوق، و لقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري على أساس أن " إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا" [1].

فرضيات النظرية:[2]

- ❖ افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدلا من النقود.
- ❖ ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الانتاج.
- ❖ سهولة انتقال عناصر الانتاج دخول الدولة الواحدة و صعوبة انتقال العناصر بين الدول
- ❖ اسقاط تكاليف النقل
- ❖ العمالة تامة للاقتصاد
- ❖ افتراض المنافسة التامة

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره،2003 ،ص 70.

[2] ألفة بوفتح، مطبوعة نظريات التجارة الخارجية، جامعة طيبة "إدارة الاعمال الدولية"، سنة جامعية 2016-2017، ص5

الجدول رقم – 2– : يبين نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	**100سا/و**	**200سا/و**
اسبانيا	**100سا/و**	**90سا/و**

المصدر: سامي عفيف حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، الدا ر المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر،2003 ، ص111.

ب– نظرية الميزة النسبية

صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف ديفيد ريكاردو كتابه مبادئ في "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية ، الذي انطلق من نفس فرضيات سميث وحاول أن يفسر أسباب قيام التبادل الدولي اعتمادا على فكرة أن العمل هو أساس القيمة.[1]

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي ما يعرف بالميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة .

الجدول رقم – 3 – يبين نظرية الميزة النسبية

	المنسوجات	الخمور	التكاليف النسبية للمنسوجات	التكاليف النسبية للخمور
انجلترا	**100**	**120**	**0,83=120/100**	**1,2=100/120**
البرتغال	**90**	**80**	**1,125=90/80**	**0,89=90/80**

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الملاحظ من خلال الجدول أن البرتغال يتفوق على إنجلترا في إنتاج السلعتين، لكن هذا التفوق أعظم في إنتاج الخمر من إنتاج النسيج، أي أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر مقارنة بالنسيج وهي 0,89 ،وهي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمر وهي 1,125 ،على العكس من ذلك، فإن إنجلترا ذات ميزة نسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمور وهي0,83 و هي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج و هي 1,2 ويتضح مما سبق ، أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما تجارة

[1] ألفة بوفتح ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

خارجية، وعليه يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج وحدتين خمور، ومن مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج وحدتين من النسيج، ويتم التبادل وحدة بوحدة.[1]

ج- نظرية القيم الدولية:

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، و التي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، و قد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة التي لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين[2].

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، وفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب[3].

2- النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

أ- **نظرية وفرة عوامل الانتاج :** لقد جاءت نظرية نسب عوامل الإنتاج لتصحيح عيوب النظرية الكلاسيكية التي قلبت موازين التجارة الدولية ، فأعاد الكتاب التفكير فيها نظرا لأنها تستند إلى فروض بسيطة جعلتها غير واقعية وقد حاولا أن يفسرا سبب التفاوت الموجود بين الدول في مدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج ، الذي يؤدي إلى تعدد أسعار عوامل الإنتاج . 32فرضيات النظرية:[4]

- ❖ تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان ، وتنخفض أسعار المواد الخام في البلدان التي تحتوي على موارد طبيعية معتبرة منها ، وهكذا ...)

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] .فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2009 ،ص 32.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004،ص36.

[4] ألفة بوفتح ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

- ❖ تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج (فبعضها يحتاج لعمالة أكثر أي أنها كثيفة العمالة وأخرى كثيفة رأس المال ، وهكذا...)
- ❖ تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المختلفة ويقصد بذلك أن الشروط الفنية لإنتاج السلعة متشابهة في كافة دول العالم، الأمر الذي يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير.
- ❖ استبعاد دور الزمن لإبقاء دوال الإنتاج ثابتة.
- ❖ دوال الإنتاج متجانسة أي زيادة المدخلات لإنتاج سلعة بنسبة معينة تزداد المخرجات بنفس النسبة.
- ❖ سيادة المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع و خدمات عناصر الإنتاج .
- ❖ عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دوليا.

و خلاصة هذه النظرية سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة.

ب- لغز ليونتيف

منذ صياغة نظرية "هكشر-أولين" ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز هذه الدراسات تلك التي قام بيها الاقتصادي(Leontif) عندما استعان بجداول المستخدم المنتج للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947والتي تتضمن معلومات كافية عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج مجموعة معينة من السلع المعروضة عن الاستيرادات. وتبين أنها تصدر سلع مكثفة لمعمل وتستورد سمع مكثفة لرأس المال، ولكن بسبب وفرة عنصر رأس المال بالقياس إلى عنصر العمل في الولايات المتحدة الأمريكية فقد سمي هذا التناقض الذي وقعت فيه الدراسة بلغز ليونتيف[1]

3- النظريات الحديثة:[2]

أ- **نظرية وفرات الحجم:** نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، وهي المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير. و يعتبر نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية وتعديلا لنموذج "هكشر-أولين" لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهي تعتبر توفر سوق

[1] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)المجلد رقم 5 العدد 17، 2013،ص 129

[2] سامي عفيف حاتم، مرجع سق ذكره، ص48.

داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج.

ب- نظرية الفجوة التكنولوجية: تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار لمؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية.[1]

ت- نظرية دورة حياة المنتوج: لقد ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي وهما:[2]

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان المتقدمة مثل فرنسا و إيرلندا؟

- ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وما هي المزايا النسبية التي تصاحبها؟

يدرس هذا النموذج العلاقة بين المبيعات من المنتج في كل فترة وعمر هذا المنتج ، وأيضا يمكن أن يسمح لنا بالتنبؤ بتقييم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه هذا المنتج من أجل وضع استراتيجيات السوق المناسبة ، كما يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة أي تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يؤدي إلى اختلاف الأسعار كأساس للتجارة الدولية ، وقد قامت عدة محاولات لربط هذا النموذج بالتجارة الدولية ، والتي بدأها كل من vernon في 1961 وHirch في 1967[3]. و تتكون دورة حياة المنتج من 3 مراحل: المرحلة الأولى (المنتج الجديد)، المرحلة الثانية(النمو أو التوسع والنضج)، المرحلة الثالثة (المنتج النمطي).

---

[1] سامي عفيف حاتم، نفس المرجع أعلاه، ص ص 232: 237.

[2] عبد الرحمان روابح، رسالة ماجيستر حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 123.

[3] زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

تحتل التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاديات المختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة وقد ازداد اهتمام الدول بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية وظهرت خلال الخمسينات من القرن الماضي وما عاقبها حركة اعتبرت جديدة أنذاك تستهدف تحرير التجارة الدولية تقوم على أساس إقليمية حيث ساد اجتاه قومي حنو التكامل الاقتصادي كتدبري تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية.

المطلب الأول: سياسات التجارة الخارجية

تتبع الدول في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التجارية التي يمكن أن تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية و طبيعة الاقتصاد السائد فيها.

تعريف السياسات التجارية:

تعرف أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية،إقرار تثبيت سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات ...الخ[1]."

تعرف أيضا على أنها " توجيه حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي فيما بين الدول المختلفة من قبل سلطات بلد ما بمبادرة منه أو بقرارات معتمدة تشريعيا لمؤسسات دولية أو إقليمية لتحقيق أهداف محددة"[2]

كما تعرف سياسة التجارة الخارجية أنها: "مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التو ازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[3]

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 369.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

كما تم تعريف السياسة التجارية أنها "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".[1]

و مما سبق يمكن تعريف السياسات التجارية كأحد فروع السياسة الاقتصادية العامة التي تقوم بتنظيم شؤون التجارة الخارجية، من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة.

أهداف السياسات التجارية: تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى منها الاقتصادية، الاجتماعية و الاستراتيجية و يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف كالآتي:[2]

-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق .

-تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.

- حماية الصناعات الناشئة والصناعات الاستراتيجية.

- التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

- حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الخارجية

قسم الاقتصاديون السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية

1- **تعريف سياسة حرية التجارة:**" إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المتخلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، و إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية[3]."

و قد دعم هؤلاء الاقتصاديون رأيهم بعدة حجج و هي:

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] زينب الحسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص 105.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الحريـة تسـمح بانخفـاض أسـعار السـلع الدوليـة: تنخفض أسعار السلع المستوردة بفضل التخصص وتقسيم العمل التي نادى بها الكثير من الاقتصاديين مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم في النظريات السابقة الذكر، وأنه يمكن للدولة من زيادة دخلها لو تخصصت في إنتاج السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع دولة أخرى في سلعة أخرى لا تستطيع إنتاجها محليا أو تنتجها بتكاليف عالية.[1]

- **الحريـة تشـجع التقـدم التقنـي:** حيث تعزز التنافس بين الدول وكذلك بين الشركات المنتجة للسلع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتشجيع التقدم التكنولوجي وتحسين وسائل الإنتاج، فالمنتج يضطر تحت ضغط المنافسة حيث البقاء للأقوى إلى تطوير إنتاجه وإدخال التحسينات عليه وزيادة الكثافة المعرفية والتكنولوجية في السلعة من خلال الابتكارات والأبحاث العلمية وذلك في إطار السعي لكسب السوق وتحقيق التفوق الدائم على المنافسين. و أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، كون طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و القضاء على المنتج الضعيف ، و بذلك إذا حصل المنتج الخارجي على أي تفوق في الإنتاج نتيجة التقدم الفني ، ونجح في ذلك فسيؤدي إلى سحب السوق المحلي من المنتج الوطني و بالتالي اضمحلال هذا الفرع من الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لتمويل احتياجات الاستهلاك[2]
- **الحريـة تسـمح بالتخصـص الأمثـل للمـوارد الاقتصـادية:** تساعد الحرية التجارية على تخصيص الموارد الاقتصادية للدولة، فقبل أن تطبق الدولة سياسة الحرية كانت تنتج كل السلع التي تحتاجها سواء كانت تكسب ميزة نسبية في إنتاجها أو لا . ولكن بعد تطبيق سياسة الحرية فإن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصديرها وتستورد السلعة التي لا تملك فيها أي ميزة لإنتاجها وهذا التخصص يساعد الدولة على الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية.[3]
- إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية[4].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 134.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 224.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2- مفهوم سياسة الحماية:

سياسة الحماية التجارية هي : "قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[1]."

كما يمكن القول بكل بساطة أن هذه السياسة هي حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية.

و قد دعم هؤلاء الاقتصاديون رأيهم بعدة حجج و نذكر منها:

- **تحقيق إيراد عام للدولة:** من مبررات تقييد التجارة أيضا أن التعريفة الجمركية تحقق إيرادا عاما يزيد من الموارد المالية العامة للدولة ويساعد في تنفيذ وأداء المشروعات والخدمات العامة التي تتحمل أعبائها، و الواقع أن حجة فرض التعريفة كوسيلة لجمع إيراد عام للدولة لها أكثر من جانب، فبفرض أن السلعة الأجنبية تتمتع بميزة نسبية وأنها تستورد في ظل التجارة الحرة عند سعر معين فإن التعريفة الجمركية سوف تؤدي إلى ارتفاع هذا السعر في السوق الداخلي للبلد الذي فرضها، وهذا يعني أن تقييد التجارة سوف يؤدي إلى أن المستهلك الوطني ستنقص رفاهيته، حيث أنه سيدفع سعرا أعلى في حين أن المنتج الوطني للسلعة البديلة للواردات سوف يتمكن من زيادة إنتاجه وأن الحكومة ستزداد إيراداتها بسبب التعريفة.[2]

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن إتباع سياسة الحرية يؤدي إلى تخصص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تستطيع الدول النامية أن تسيطر عليها (التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي)، ونظرا لمحدودية هذه المواد فإنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي، و منه فإن التقلب في أسعارها أو إنتاجها يعد سبب التقلب المستمر في الناتج القومي، و لذلك تفضل الدول النامية سياسة الحماية[3].38

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 133.
[2] هشام محمود الإقداحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 402، 403.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

– **تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : وذلك لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي، فيسمح ذلك بزيادة الدخل و منه زيادة الإنفاق الكلي والتشغيل.[1]

– **تنويع الإنتاج** :إن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع التي تتمتع بميزات نسبية واستيراد معظم الاحتياجات من البلدان الأخرى يترك الاقتصاد القومي عرضة للهزات الشديدة في ظروف الكساد الدولي والحروب، حيث أنه من المتوقع أن يساهم التنويع في الإنتاج في الحد من الاعتماد على نشاط التجارة الدولية وإن السعي إلى هذا الهدف سوف يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي بعض المشاكل الأخرى الناجمة عن التخصص.[2]

– **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة:** الحماية تشجع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى كفايته الإنتاجية زيادة مما يساعد على تجنب خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، وستخلق الحماية أنواعا من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة ، فخلال أزمات البطالة قد يقترح تقييد الواردات وتشجيع الأنشطة البديلة لها لاستيعاب القوى العاطلة ، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة إلا أن هناك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة، وإن كان إتباع سياسة الحماية على تلك الصورة ينبغي ألا تتوسع في كافة الدول و الا انقلب أثرها بإضرار بمستوى العمالة.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[2] هشام محمود الإقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 394.
[3] زينب الحسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص 282، 283.

المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي في التجارة الخارجية[1]

بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وتتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدى وعلى القوة والشدة النسبية لكل من خلق التجارة Création Trade

و تحويل التجارةDiversion Trade

1- خلق التجارة (أثر إيجابي):

يتحقق خلق التجارة عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد الجمركي بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال (غير الكفؤ اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا، و نظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم .

بمعنى آخر ينتج عن أثر خلق التجارة تحسن في الرفاه الاقتصادي بسبب إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، فيتم الحصول على الواردات بتكلفة أقل بعد تكوين الاتحاد الجمركي.

2- مفهوم تحويل التجارة (أثر سلبي):

و يقصد بأثر تحويل التجارة استبدال واردات من منتج ذي تكلفة أقل وكفاءة عالية من خارج الاتحاد أو التكامل الاقتصادي بمنتج ذي تكلفة أعلى وكفاءة أقل داخل الاتحاد، و يؤثر هذا الأثر سلبيا على الرفاهية الاقتصادية.

[1] روابح عبدالرحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 144،141.

وينتج هذا بسبب المعاملة التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء. فخلق التجارة له أثر إيجابي ويزيد من رفاهية الدول الأعضاء لأنه يؤدي إلى تخصص أكبر في الإنتاج قائم على الميزة التنافسية. أما تحويل التجارة فيخفض من الرفاهية لأنه يقبل استبدال موردين من منتجين خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل مفهوم التجارة الخارجية و الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الخارجية، حيث تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل واردات و صادرات بين دول العالم.

أما النظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية و تبدأ كل نظرية من حيث انتهت النظرية السابقة ، فظهرت النظرية الكلاسيكية التي نادت بضرورة تحرير التجارة الخارجية وفقا لمبدأ آدم سميث "دعهً يعمل دعه يمر"، حيث فسرت عملية قيام التبادل التجاري إلى اختلاف التكاليف المطلقة أو النسبية عبر مختلف المفكرين، إلا أن قصورها في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية عجل بظهور النظرية النيوكلاسيكية بقيادة هيكشر–أولين والتي أرجعت سبب اختلاف النفقات النسبية إلى مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية. ومع التقدم التقني ودرجة تعقد السلع واختلاف الأذواق وعدم تجانس الدول من حيث درجة التنمية أدى إلى ظهور أساليب جديدة في تفسير الواقع المعاش.

كما تناولنا السياسات التجارية التي تنقسم الى اثنين ، الأول يدعوا الى تحرير التجارة، و الثاني إلى حماية التجارة لكل منهم حجج يستندون عليها.

و في الواقع الملموس يدل على أن السياسة التجارية التي تطبقها الدول على اختلاق أنظمتها الاقتصادية ما هي الا مزيج بين الحرية و الحماية.

و سنتطرق في الفصل الثالث غلى تجربة من تجارب التكامل الاقتصادي و هي التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث:

دراسة تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و دوره في تعزيز التجارة البينية

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة ومنذ تسعينيات القرن الماضي على الخصوص، اندفاعا متناميا على صعيد تكوين تكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، مع التوجه المتزايد نحو تشكيل تكتلات تجمع دوال ذات مستويات تنموية متفاوتة، بحيث أصبحت معظم هذه الدول تنتمي إلى تكتل إقليمي أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، و عندما نالت معظم الدول النامية و منها دول مجلس التعاون الخليجي استقلالها السياسي، فبرزت أهمية التجارة البينية بوصفها خطوة في طريق التكامل الاقتصادي ، و تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من التجارب المثيرة للاهتمام في التكامل الإقليمي، فهذه التجربة جديرة بالدراسة و التقويم، لاسيما أنها جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي في منطقة الخليج العربي.

سنحاول من خلال هذا الفصل، تحليل مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: ماهية مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي

ان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الذي تم التوقيع على نظام الأساسي في 25ماي 1981 يمثل تواصلا واستمرار لترابط و تعاون قديم بين شعوب ودول هذه المنطقة، وقد دفعته الى حيز الوجود رغبة أبناء المنطقة وارادة قادتها وكان للظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات اسهامها كمحفز وعامل مساعد[1]

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام 1975 ، حين كان سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت ، وبعد محادثات مطولة مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين، وتجتمع مرتين في العام على الأقل. وفي ماي 1976 دعا سمو الشيخ جابر الأحمد إلى « انشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها. دلك استنادا الى نجاح تجربة الامارات العربية المتحدة التي تمت عام1971 .» [2]

وفي العام ذاته، وجهت سلطنة عمان الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة واستقرارها وتحدد العلاقات بين دولها. وتم عقد ذلك المؤتمر في مسقط يومي 25 و 26 نوفمبر بحضور وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، و مملكة البحرين و المملكة العربية السعودية، و سلطنة عمان، و دولة قطر، و دولة الكويت، و الجمهورية العراقية، و إيران .وافتتح جلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، المؤتمر بكلمة أكد فيها على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة

[1] السعيد بوشول ،رسالة ماجيستر واقع التكامل الاقتصادي مجلس التعاون لدول الخليجي العربية وافاقه ،2008/2009 ص 32.
[2] نايف علي عبيد .مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون للتكامل . مركز دراسات الوحدة العربية لبنان 2002 ص 129

متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة، وبعد ذلك في ديسمبر 1978 زار الشيخ سعد عبد الله سالم الصباح المملكة العربية والبحرين وقطر والامارات وعمان ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثته مع هذه الدول الى ضرورة بدل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق اماني الشعوب بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر و الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980 ،حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع الحالات رحبت به دول المنطقة بشكل عامو في فيفري 1981 عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت ،حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت.وفي شهر مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان، وتم فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس.[1]

ولم يكن القرار وليد اللحظة ، بل تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية ،وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة ، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم . واذا كان المجلس لهذه الاعتبارات استمرارا وتطويرا وتنظيما لتفاعلات قديمة وقائمة ، فانه من زاوية اخرى يمثل ردا عمليا على تحديات الامن والتنمية ، كما يمثل استجابة لتطلعات ابناء المنطقة في العقود الاخيرة لنوع من الوحدة العربية الاقليمية ، بعد ان تعذر تحقيقها على المستوى العربي الشامل.[2]

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

[2] https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCCle08/06/2022à21:00

الأهداف: تحمل المادة 4 من النظام الأساسي للمجلس أهداف المجلس بالنحو التالي :

1. تحقيق التنسيق والتكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2 . تعميق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المحالات.

3 . وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية و المالية .الميادين التجارية و الجمارك و المواصلات، الميادين العلمية و الثقافية، الميادين الاجتماعية و الصحية، الميادين الإعلامية و السياحية.

4.دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و انشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ويعود سبب عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية و السياسية بين هذه الاهداف برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات و تفتح الخلافات و حتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري[1].

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في قيام مجلس التعاون الخليجي

أولا : مقومات مجلس التعاون الخليجي

1: العوامل الداخلية [2]

يمكن إجمالها فيما يلي:

- تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة و لا يوجد بينها حواجز طبيعية تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب و البحر الأحمر ما

[1] https://www.gcc-sg.org/ar le 15/06/2022 à 8 :43

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة وعشرون عام ،الرياض، 2006 ،30ص

يسمح بسهولة الاتصال البحري بينهما الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها.

- التجانس الديني والثقافي والترابط الأسرى والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.
- رابط المصالح اقتصادياً وسياسياً وأمنياً يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة.
- وفرة رأس المال في معظم الدول الأعضاء مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار، ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية و عالمية؛
- تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء إذ تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية و تبني نماذج و أولويات متشابهة في مجالات الصناعة و الزراعة و الخدمات.[1]
- تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة.
- الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي، خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية.
- أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية والغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.
- الحاجة لمواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير، مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها. ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون مساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول، وذلك على مستويين،

[1] أعمر عزاوي، أسماء عدائكة، تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية ، لملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، لمركز الجامعي بالوادي الجزائر، 26- 27- فيفيري2012 ص 4.

الأول يتعلق بوجود الأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات و التنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس

- أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق، فهذه الدول بما تحتوي من ثروة نفطية تحتوي على 44 %من الاحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز، وتسهم بجزء كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز العالمية.
- هذه الإمكانيات المادية الكبيرة وقلة عدد السكان، حيث كان عدد سكان الدول الست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز 16 مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحوالي 7.2 مليون كيلومتر مربع، ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة، وبما يحقق مستوى أفضل من الأداء الاقتصادي.

ثانيا :العوامل الخارجية.

بالإضافة إلى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسياً في الدفع نحو قيام مجلس التعاون فإن عدداً من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع الخطى، ومثلت دوراً في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورسم برامجه.

أحد أهم الاسباب التي أدت الى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئا يحتاج له الجميع لا يمكنه أن على هذا الشيء الناذر بوسائل تقليدية ، وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الاخرون ، وقد طالب الآخرون المنطقة ان تأخذ في الحسبان حاجتهم ، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت الى استنزاف ليس نفطها فقط وانما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني ، وهذه التغيرات أدت الى رابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معا الى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية ، والقوى العاملة والهجرة الأجنبية ،وتماثل الاقتصاد ، والتركيب السياسي والاجتماعي سببا آخر في نشأة المجلس، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من

اعتمادها على النفط وتنويع مصادر النفط والرغبة في اجاد قاعدة صناعية وزراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة [1].

يمكن حصر أهم العوامل الخارجية فيما يلي:[2]

أ- تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلية لكل منها على حدى لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق و جعلها مفتوحة أمام منتجات الدول، وإزالة الحواجز فيما بينها و تحويلها إلى سوق واحد تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.

ب- بروز عصر التكتلات الاقتصادية مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية

ت- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المالية و الحيوانية ، و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها؛

ث- اعتمادها الكبير في التجارة الخارجية على النفط كمصدر أساسي للدخل، مما يجعل اقتصاداتها مرتبطة وتابعة للاقتصاديات الدول المتقدمة، فتصبح عرضة ومتأثرة بالتقلبات والضغوط الاقتصادية الخارجية،

الاضافة الى العوامل السابقة الذكر ظهور مفهوم الأمن القومي الإقليمي من المفاهيم الأساسية التي قام عليها هذا الاتحاد الإقليمي في منع تزايد الأخطار التي تهدد المنطقة ، و مع وجود معارضة من بعض الأطراف للتدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو

[1] عبد المحسن لافي الشمري ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية و تحدي الوحدة، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط ،2012/2011، ص 45.

[2] أعمر عزاوي، أسماء عدائكة، تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية ، لملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، لمركز الجامعي بالوادي الجزائر، 26- 27- فيفيري2012 ص 4.

بريطانيا ، دعت المملكة العربية السعودية إلى قيام المجلس استجابة لثلاث مخاطر أساسية هي: الثورة الإيرانية، لحرب العراقية الإيرانية، الغزو السوفياتي لأفغانستان. [1]

و كذا واقع التكامل الاقتصادي العربي حيث اتجهت الأقطار العربية منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية، وفي سنة1957 وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين هذه الأقطار وفي سنة 1964 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة وأخذ الجهد العربي يتجه نحو القيام بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق أهداف إنمائية أو تجارية .[2]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

الهيكل التنظيمي:[3]

أولا المجلـــــــــــــــس الأعلـــــــــــــــى:

هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، وتأييد عضو آخر . وفي قمة أبوظبي لعام 1998 ، قرر المجلس الاعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة . ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد ، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت ، وفي المسائل الاجرائية بالأغلبية . النظام الأساسي.

[1] هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص227

[2] بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادي..... ، ، ص 37

[3] https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx 08/06/2022à21:10

الهيئـــــــة الإستشـــــــارية للمجلـــــــس الأعلـــــــى:

و هي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة و الكفاءة لمدة ثلاث سنوات . وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

هيئة تسوية المنازعات:

تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

ثانيـــــــــا المجلـــــــــس الـــــــــوزاري:

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الاخيرة للمجلس الاعلى ، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضاء وتأييد عضو آخر ، ويعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الاعضاء . وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري ، من بين امور اخرى ، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء ، والعمل على تشجيع وتنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية الى المجلس الاعلى ما يتطلب موافقته . كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى واعداد جدول اعماله . وتماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الاعلى النظام الأساسي.

ثالثا الأمانة العامة:

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون و التنسيق و التكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن

أعمال المجلس ، و متابعة تنفيذ القرارات ، و إعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ، و التحضير للاجتماعات و إعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري و مشروعات القرارات ، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014م، فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من الآتي:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الانسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث قابلة للتجديد.

د- خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

هـ- خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

المبحث الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي و التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بين الواقع و التحديات

المطلب الأول: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

1- منطقة التجارة الحرة:[1]

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي ، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي . وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفاً رئيسياً لإقامة أي اتحاد جمركي.

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

و تميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي:

*السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دون حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ و منافسة التصدير.

*في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

[1] بوشول السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

*العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

* إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

* تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون."

دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس. وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983 . 2002م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى 15.1 مليار دولار في عام 2002م.

2-اتحاد جمركي:[1]

تعزيزاً لمسيرة المجلس ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة ، ديسمبر 2002م) عن قيام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من 1 يناير 2003م ، وذلك انطلاقاً من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون ، والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس .

شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، فاتفاق دول المجلس على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003م ، يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي ، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى ، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها ، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد ، ويتم

[1] https://www.gcc-sg.org/ar-م le 26/05/2022 à 21:20

معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية ، من خلال آلية المقاصة ، وذلك خلال فترة انتقالية يتم بعد انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي.

إن ما حققه الاتحاد الجمركي لدول المجلس جاء تنفيذاً للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، والتي نصت على إقامة اتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد أقصاه يناير 2003م ويتضمن كحد أدنى ما يلي:

* تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
* أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
* نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
* انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي ، والسلع الممنوعة والمقيدة.
* معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

في هذا الإطار طبقت دول المجلس تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، كما طبقت القانون الجمركي الموحد منذ عام 2002م وحقق هذا الإنجاز فوائد كبيرة لإدارات الجمارك بالدول الأعضاء ، وبمجرد أن يعمل ما يزيد عن ستين منفذاً جمركي بدول المجلس بقانون جمركي موحد وتعرفة جمركية موحدة ، فهو إنجاز تفخر به دول المجلس ، ومن خلاله تم العمل بأنظمة وإجراءات جمركية موحدة في كافة المنافذ الجمركية في الدول الأعضاء.

فيما يخص نقطة الدخول الواحدة التي يتم بها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة على البضائع المستوردة لدول المجلس ، طبقت جميع دول المجلس هذا المطلب منذ قيام الاتحاد الجمركي بشكل جيد ، حيث تطبق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة

عليها ، وتنتقل السلعة فيما بعد دون استيفاء رسوم جمركية عليها في الدول الأعضاء الأخرى التي تنتقل إليها داخل دول المجلس . وقد حقق انتقال السلع الوطنية والأجنبية نمواً ملحوظاً منذ العام 2002م.

3- السوق الخليجية المشتركة: [1]

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 م في ختام الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى ،وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة .

إن للسوق الخليجية المشتركة فوائد عديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، ومن أهم المكاسب المتوقعة من إقامة السوق الخليجية المشتركة هو ضمان انسياب السلع بين دول مجلس التعاون الخليجي بما يؤدي الى زيادة التنافس بين المؤسسات الخليجية لصالح المستهلك ،فضلا عن الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة وفي دفع عجلة التعاون العسكري والسياسي بين دول المجلس أسوة بالتعاون الاقتصادي .

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية" وعلى وجه الخصوص مايلي:

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- ممارسة المهن والحرف.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.

[1] https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Projects/ le 26 /05/2022 à 21 :46

-تملّك العقار.

-تنقل رؤوس الأموال.

-المعاملة الضريبية.

-الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

-التنقل والإقامة.

وتهدف السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي ، وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم، ورفع الكفاءة في الإنتاج، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية .

4- الاتحاد النقدي:

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس النظام الأساسي و الاقتصادي الموحد لعام 1981 م إلى الخطوط العريضة و المعالم الأساسية و العامة لبرنامج تعاون و تكامل اقتصادي الموحدة لمراحل التكامل الاقتصادي، حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة و توحيد التعريفة الجمركية، و تناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي و النقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة(22) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن تقدم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية و النقدية و المصرفية و زيادة التعاون بين مؤسسات النقد و البنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها فقد أنشئت في إطار 1983 محافظي مؤسسات النقد المركزية في دول مجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه المادة و تنسيق السياسات النقدية و المصرفية، و نظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، و لنجاح الاتحاد الأوروبي في موضوع اليورو ، و تبني آليات و برامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة

الخليجية الموحدة، في القمة التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000 تبين الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول مجلس التعاون في المرحلة الحالية، و وجه وزراء المالية و المحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي و إصدار العملة الخليجية الموحدة، و عليه فانه كان من المتوقع أن يتم بنهاية هذا العام الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي، و على التشريعات و الأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة(مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي) تحديد مهامها و عملها و علاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دول المجلس ، كما كان يتوقع أن يتم الاتفاق في عام 2007 م على مواصفات العملة الخليجية و مسماها و أسلوب طرحها للتداول.[1]

وكما هو معلوم فقد تعذر على دول مجلس التعاون الخليجي إصدار عملة مشتركة التي كانت مبرمجة في سنة 2010م، وتم تأجيلها إلى وقت لاحق يحدده المجلس النقدي الذي أنشأ في سنة 2010 م ويعتبر نواة البنك المركزي الموحد.

المطلب الثاني : التجارة البينية لدول التعاون الخليجي

ارتفعت تجارة البينية غير النفطية بين دول مجلس التعاون من 54 مليار دولار أمريكي عام 2012م إلى ما قيمتها 73مليار دولار أمريكي في عام 2019م،و بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 9.3 %خلال الفترة 2012–2019م. وتمثل التجارة البينية غير النفطية نحو حسب الجهة المصدر لها 2019م % 4.4من إجمالي الناتج المحلي لمجلس التعاون في عام 2019م مما يشير إلى توفر الفرص لزيادة حجم التجارة البينية في مجلس التعاون والاستفادة من قرارات المجلس الأعلى الواردة في الاتفاقية الاقتصادية (1981م)، ووثيقة السوق الخليجية المشتركة (2008م) حول تشجيع التجارة البينية. تصدر دول المجلس أقل من ربع الصادرات السلعية الوطنية المنشأ غير النفطية فيما بينها، بينما تصدر الصادرات 76 % من هذه إلى الشركاء التجاريين الخارجيين. وهناك مجالا كبيرا لتنشيط التجارةً مجالا

[1] محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، عمان، 2010، ص ص 317- 318.

نظرا لعدم وجود تعرفة جمر كيةً البينية بين دول المجلس على المنتجات وطنية المنشأ، كما أن تكاليف النقل منخفضة نسبيا مقارنة مع النقل إلى الشركاء التجاريين الخارجيين.[1]

الشكل رقم 01: مساهمة دول الخليج في الصادرات خلال المواد النفطية خلال سنة 2019

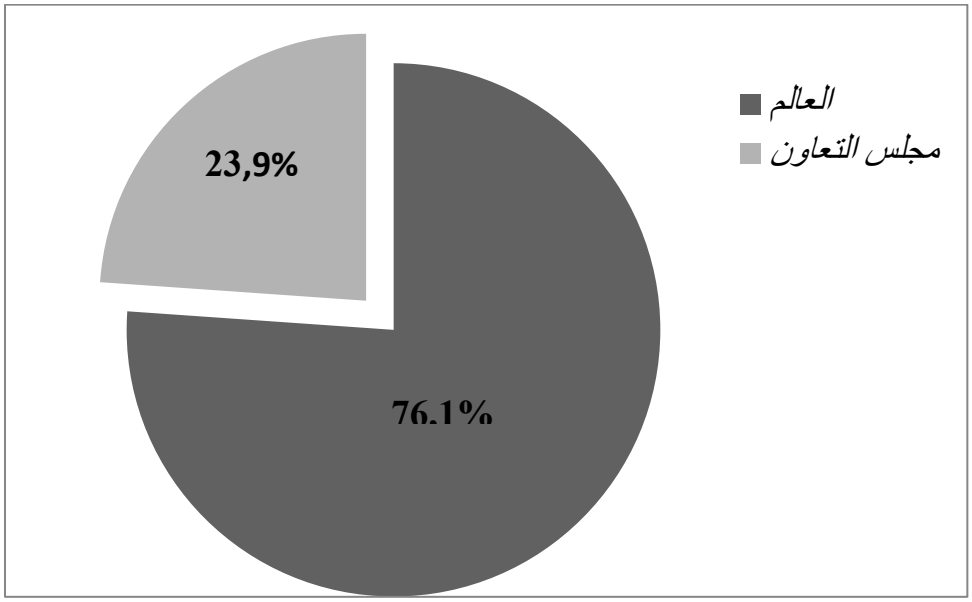

المصدر: مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون ،المركز الاحصائي ديسمبر 2022 ص 24.

1-<u>المملكة العربية السعودية:</u> تقع المملكة في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحدها غربًا البحر الأحمر، وشرقًا الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالا الكويت والعراق والأردن، وجنوبًا اليمن وسلطنة عمان، تشغل المملكة أربعة أخماس شبه جزيرة العرب.

[1] نايف فلاح مبارك **الحجرف** ، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول **الخليج العربية**، مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون، عمان، 2020 ص 24

الجدول رقم -4-: احصائيات حول المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية	
المساحة	2.250.000 ألف كم مربع
عاصمة	الرياض
عدد السكان	31.6مليون نسمة
إجمالي التجارة الخارجية	323.1مليار دولار
الصادرات	183.5مليار دولار
الواردات	140.6مليار دولار

المصدر: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/MemberStates le 15/06/2022 à 9:22

المملكة السعودية مع دول الخليج

تباينت تجارة المملكة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2010-2019م فقد تراوح حجم التبادل التجاري معها ما بين)99,289(مليون ريال) إلى 159,327(مليون ريال) خلال تلك الفترة، وقد سجل فائض في الميزان التجاري للمملكة يتراوح بين 30,296 (مليون ريال) عام 2015م إلى 60,403(مليون ريال) عام 2011م. وبلغت قيمة الصادرات إليها ما بين 76,953 (مليون ريال) إلى 102,403 (مليون ريال) خلال تلك الفترة، في حين تراوحت قيمة واردات المملكة منها ما بين 22,337 مليون ريال إلى 56,924 مليون ريال خلال تلك الفترة.

الجدول رقم – 04 – التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و دول المجلس الخليجي

السنة	الصادرات	النسبة	الواردات	النسبة	حجم التجارة	التطور
2010	76,953	8%	22,337	6%	99,289	100
2011	92,536	7%	32,133	7%	124,669	126
2012	96,340	7%	38,809	7%	135,149	136
2013	95,264	7%	48,448	8%	143,712	145
2014	97,413	8%	47,793	7%	145,206	146
2015	79,009	10%	48,714	7%	127,723	129
2016	80,558	12%	41,033	8%	121,591	122
2017	93,705	11%	45,379	9%	139,084	140
2018	102,403	9%	56,924	11%	159,327	160
2019	89,283	9%	55,365	10%	144,647	146

المصدر: نشرات الهيئة العامة للإحصاء التبادل التجاري سنة 2019

نلاحظ أن المملكة العربية السعودية استفادت أيضًا من منطقة الاتحاد الجمركي حيث زادت صادراتها المتبادلة: 4,535 مليون دولار. تتصدر الإمارات والبحرين الصدارة من حيث الصادرات البينية وتستمر في الارتفاع ، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية الإقليمية أكثر من 11 مليون دولار. ولكن في عام 2009، متأثرة بالأزمة المالية العالمية، تراجعت هذه القيمة بسرعة، حيث بلغ إجمالي التجارة داخل المنطقة 8191.2 مليون دولار، بانخفاض قدره 3007 مليون دولار. تحسنت أحجام التجارة البينية بين عامي 2010 و 2014، تجاوز حجم التجارة الإقليمية 26 مليون دولار في عام 2014، خاصة في الإمارات والبحرين، لكن أسعار النفط انخفضت خلال هذه الفترة، مما أثر على الصادرات داخل المملكة العربية السعودية، والصادرات في عام 2015 وتقدر القيمة بـ 5،853.9

دولار مليون، وهو مبلغ يساوي تقريبا قيمة الصادرات البينية للبحرين في نفس العام. تستمر أزمة أسعار النفط المنخفضة في التأثير على أحجام التجارة البينية السعودية مقارنة بعام 2014. ، وقد سجلت الصادرات البينية السعودية القطرية ضعفا نتيجة للأزمة السياسية القطرية، أين وصلت إلى 0,5 مليون دولار في سنة 2018 و 2019على التوالي لتحتل قطر المركز الأخيرة في قيمة الصادرات مع المملكة العربية السعودية .واحتلت دولة الإمارات المركز الأول بأكثر من 13 مليون دولار

ومن أهم دول هذه المجموعة الإمارات العربية المتحدة والتي استأثرت بما نسبته 5 % من إجمالي قيمة صادرات المملكة، وبلغت الصادرات اليها خلال عام 2019م 50,609 مليون ريال حيث احتلت المرتبة (الخامسة) من بين الدول التي تصدر لها المملكة، وكانت أهم السلع الوطنية المصدرة إليها: منتجات معدنية، لدائن ومصنوعاته، منتجات كيماوية عضوية، أجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها، ألبان وبيض ومنتجات حيوانية للأكل.

في حين بلغت قيمة واردات المملكة منها خلال عام 2019م 39,807 مليون ريال تمثل نسبة 7% من إجمالي قيمة واردات المملكة حيث احتلت المرتبة (الثالثة) من بين الدول التي تستورد منها المملكة، وكانت أهم السلع المستوردة منها: معادن ثمينة وأحجار كريمة، آلات و أدوات آلية وأجزاؤها، نحاس ومصنوعاته، منتجات معدنية، سلع ذات إحكام خاصة.

2- **سلطنة عمان:** تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتطل على ساحل يمتد إلى 3165 كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً ، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج العربي. وترتبط حدود سلطنة عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً ، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالا . ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن

هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لتربط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبه.

الجدول رقم-05- : احصائيات حول سلطنة عمان

سلطنة عمان	
المساحة	**309,5**ألف كم مربع
عاصمة	**مسقط**
عدد السكان	**4.425**مليون نسمة
إجمالي التجارة الخارجية	**50.4**مليار دولار
الصادرات	**26.7**مليار دولار
الواردات	**23.7**مليار دولار

المصدر: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/MemberStates le 15/06/2022 à 9:45

الجدول رقم -06- التجارة البينية بين سلطنة عمان و دول الخليج بمليون الدولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	المجموع
2009	2796,2	33,4	333,1	252,1	63,2	3478
2010	3663	43,8	436,4	331,1	82,8	4557,1
2011	4725,2	56,5	563	427,1	106,8	5878,6
2012	4318	61,2	609,8	166,7	115,7	5271,4
2013	4503,3	63,4	631,8	457,5	119,9	5775,9
2014	4348,9	130,7	1520,6	422,6	492,5	6915,3
2015	4673,2	125,6	1817,4	301,9	480,7	7398,8
2016	3999	188	764	252,9	147	5350,9
2017	4225,6	104,5	1231,7	268,8	316,7	6147,3
2018	2123,3	146,6	1641,8	1588,6	367,8	5868,1
2019	2112,7	145,9	1603,4	1560,6	366	5788,6

المصدر :صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة**(-2013-2014-1015-2016-2017-20182012-2019)

نلاحظ من الجدول أن أدنى قيمة للصادرات من داخل عمان إلى دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الكويت ودولة البحرين ، ويرجع ذلك أساسًا إلى التشابه الكبير بين السلع المتداولة. مثل بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، تأثرت أيضًا بالأزمة المالية العالمية ، حيث انخفضت التجارة البينية الإقليمية بمقدار 1،531.2 مليون دولار في عام 2009. وتحسنت بشكل تدريجي، مشيرة إلى أن سلطنة عمان تأثرت بانخفاض أسعار النفط التي هبطت إلى 5،350.3 مليون دولار في عام 2016 بعد أن كانت قيمتها 7،398 دولار في عام 2015. 2.1 مليار دولار ، تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 1.603.6 مليون دولار ، وأدناها دولة البحرين التي استحوذت على 2.52٪ من الإجمالي، لتحتل المرتبة الأخيرة في نفس العام.

الجدول رقم -08- : الصادرات السلعية غير النفطية لسلطنة عمان بالريال العماني

الدول	المؤشرات	2017	2018
دول مجلس التعاون	الصادرات غير النفطية واعادة التصدير	2462536,00	2630358,00
الأمارات العربية المتحدة		1255815,00	1115803,00
البحرين		41232,00	46543,00
السعودية		511462,00	638825,00
الكويت		125029,00	139041,00

المصدر : https://data.gov.om/fncnhf/le 03/06/2022à16:53

3-الامارات العربية المتحدة : تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات وهي أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة.

الجدول رقم- 09-: احصائيات حول الامارات العربية المتحدة

الامارات العربية المتحدة	
المساحة	71.02ألف كم مربع
عاصمة	أبو ظبي
عدد السكان	9.1مليون نسمة
إجمالي التجارة الخارجية	344.4مليار دولار
الصادرات	155.2مليار دولار
الواردات	189.2مليار دولار

المصدر: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/MemberStates le 15/06/2022 à 9:51

الجدول رقم -10- التجارة البينية لدولة الامارات المتحدة مع دول الخليج بمليون دولار

السنة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2008	312,6	2629,6	5668,4	1680,2	816	11106,8
2009	212,5	1787,8	3858,8	1603,1	554,8	8017
2010	287,4	2342	5055	2100	726,7	10511,1
2011	359,1	3021,2	6521	2709	937,5	13547,8
2012	360,1	3091,9	6584,1	2035,7	851,6	12923,4
2013	396,3	3214,2	6849,1	2901,8	994,3	14355,7
2014	419,6	3403,8	7039,7	1933,8	1049,9	13846,8
2015	423,3	3161,5	9305,1	2121,9	1110,6	16122,4
2016	379,8	4969,8	8724,2	2105,5	909,4	17088,7
2017	1085,5	7902,8	7980,1	54,9	2693,1	19716,4
2018	1216,4	9362,8	8535,3	55,9	1424,7	20595,1
2019	1232,2	9184,5	8346,3	56,6	1843,2	20662,8

المصدر :صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة**(-2013-2014-1015-2016-2017-20182012-2019)

4-**مملكة البحرين:** تقع في قلب الخليج العربي غربي القارة الأسيوية.

الجدول رقم -11- إحصائيات حول مملكة البحرين

	مملكة البحرين
المساحة	**0.77**ألف كم مربع
عاصمة	**المنامة**
عدد السكان	**1.42**مليون نسمة
إجمالي التجارة الخارجية	**27.5**مليار دولار
الصادرات	**12.5**مليار دولار
الواردات	**14.7**مليار دولار

المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCCle15/06/2022à11:30

الجدول رقم -12- : التجارة البينية لمملكة البحرين مع دول الخليج بمليون دولار

السنة	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2009	430,8	654,6	330,1	148,3	114,3	1678,1
2010	564,4	857,5	131,3	490	149,8	2193
227	728,1	1106,2	169,4	632,1	193,2	2829
2012	749,9	1132,1	171	651,1	196,1	2900,2
2013	779,9	1176,8	177,9	677,1	204,9	3016,6
2014	825,7	1246,2	247,5	231	216,4	2766,8
2015	873,6	1304	195,9	305,3	228,9	2907,7
2016	727,3	1083	506,5	214,4	189,3	2720,5
2017	1073	1072,4	936,6	524,2	459,2	4065,4
2018	2705,5	1432,9	1087,1	17,5	457	5700
2019	2424,4	1342,9	1552,7	7,6	420,2	5747,8

المصدر :صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة**(-2013-2014-1015-2016-2017-20182012-2019)

تشير الإحصاءات عن حركة التجارة البينية بين مملكة البحرين والدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة مقارنة بعام 2018 ،حيث ارتفع مجموع الصادارت لدول مجلس التعاون بنسبة 5.13 ،%في حين انخفضت قيمة الواردات بنسبة 4.19 %ويشير الجدول أدناه إلى أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى في نسبة الصاد ارت إلى دول مجلس التعاون أي بنسبة 3.48 %أما فيما يتعلق بالواردات من دول المجلس، فتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة بما يقارب 7.43 %من إجمالي الواردات.

5-دولة قطر: هي شبه جزيرة تقع في وسط الساحل الغربي للخليج العربي، وتحتوي قطر على العديد من الجزر وتجاور دولة قطر من حدودها الجنوبية المملكة العربية السعودية كما تجاور البحرين والإمارات العربية المتحدة و إيران من ناحية البحر.

الجدول رقم- 13- : إحصائيات حول دولة قطر

قطر	
المساحة	**11.6**ألف كم مربع
عاصمة	**الدوحة**
عدد السكان	**2.6**مليون نسمة
إجمالي التجارة الخارجية	**89.4**مليار دولار
الصادرات	**57.3**مليار دولار
الواردات	**32.1**مليار دولار

المصدر: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCCle15/06/2022à11:50

الجدول رقم -14- التجارة البينية لدولة قطر مع دول الخليج بمليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت	المجموع
2009	388,9	57,3	65,4	124,5	26	662,1
2010	509,5	75	85,7	163,1	34,1	867,4
2011	657,2	96,8	110,5	210,4	44	1118,9
2012	5984,5	164,6	1337,7	378,8	844,8	8710,4
2013	5825,1	200,5	1133,9	562,9	1141,8	8864,2
2014	6680,3	365,1	1160,1	475,3	772,7	9453,5
2015	6112,7	416,1	1022	541,6	780,5	8872,9
2016	3624,4	156,1	637,2	156,5	359,5	4933,7
2017	400	228	377,9	268,8	316,7	1591,4
2018	83,4	0	0	889,1	849,6	1822,1
2019	1075,6	0	0	556,1	811,7	2443,4

المصدر: صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة**(-2013-2014-1015-2016-2017-20182012-2019)

نلاحظ أن صادرات قطر البينية تعد صغيرة مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى ، حيث بلغت 699.2 مليون دولار في عام 2002. بعد إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي عام 2003 ، حدث تحسن في الصادرات ، خاصة مع دولة الإمارات ، حيث أظهرت زيادة في الفترة 2003-2007 ، مما يدل على درجة نجاح اتفاقية الاتحاد الجمركي ، والتي بلغت قيمتها من اتفاقية الاتحاد الجمركي مقدرة. في عام 2003 ، بلغت الصادرات الداخلية لدولة الإمارات العربية المتحدة 369.3 مليون دولار ، وارتفعت إلى 1.368.9 مليون دولار في عام 2007 ، لكنها تأثرت باتفاقية الاتحاد الجمركي. خلال الأزمة المالية لعام 2008 ، التي تراجعت إلى نحو 500 مليون دولار ، بلغت قيمة صادراتها بين الدول 816.5 مليون دولار إلى دول مجلس التعاون هذا العام ، لكنها سجلت تحسناً ملحوظاً في عام 2010

واستمرت في الارتفاع حتى عام 2014 ، حيث قُدرت بنحو 9.4 مليار دولار. خلال هذه الفترة ، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في إجمالي الصادرات الداخلية القطرية ، مسجلة نموًا كبيرًا ، حيث قدرت الصادرات بنحو 6.6 مليار دولار في عام2014 وبفعل انخفاض أسعار النفط والذي صاحبته الأزمة السياسية القطرية بين المملكة العربية السعودية، الإمارات ومملكة البحرين انخفض إجمالي الصادرات البينية وقد سجلت قيمة الصادرات البينية للملكة العربية السعودية ودولة البحرين 0مليون دولار في سنة 2018 و 2019على التوالي بينما انخفضت قيمتها فقط مع دولة الإمارات إلى 83,4 مليون دولار سنة 2018 ثم سجلت تقدما ملحوظا سنة 2019 بقيمة 1075,6مليون دولار، واحتلت المركز الأول في حجم التجارة البينية لدولة قطر

6- دولة كويت: تقع دولة الكويت في الزاوية الشمالية الغربية للخليج يحدها من الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، كما يحدها من الشرق الخليج العربي. وللكويت أهمية تجارية نتيجة لموقعها الذي يعد منفذًا طبيعيًا لشمال شرق الجزيرة العربية.

الجدول رقم- 15- : احصائيات حول دولة الكويت

دولة الكويت	
المساحة	17.82**ألف كم مربع**
عاصمة	الكويت
عدد السكان	4.1**مليون نسمة**
إجمالي التجارة الخارجية	76.8**مليار دولار**
الصادرات	46.1**مليار دولار**
الواردات	30.7**مليار دولار**

المصدر : https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCCle15/06/2022à11:50

الجدول رقم -16- التجارة البينية لدولة الكويت مع دول الخليج بالمليون دولار

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	المجموع
2009	310	28,3	255,3	196,8	101,6	892
2010	406,1	37,1	334,4	257,8	133,1	1168,5
2011	523,9	47,9	431,4	323,6	171,7	1498,5
2012	289,6	50,7	401,5	215,8	136,9	1094,5
2013	261,1	52,8	358,9	249,3	183,9	1106
2014	131,6	594,1	61,6	166,2	220,6	1174,1
2015	817,9	117,9	851,9	87,4	237,9	2113
2016	523,3	114	422,3	146,5	0	1206,1
2017	604,4	88,2	682,3	198,9	365,9	1939,7
2018	1409	103,8	388,5	16,5	208,3	2126,1
2019	1034,4	105,6	295,5	16,8	170	1622,3

المصدر :صندوق النقد العربي، **أعداد متفرقة**(-2013-2014-1015-2016-2017-20182012-2019)

لقد كانت مساهمة دولة الكويت في إطار السوق الحرة ضعيفة فقد بلغ إجمالي الصادرات داخل المنطقة 273.8 مليون دولار أمريكي في عام 2002 وزادت بعد عام 2003 ، حيث قُدرت الصادرات داخل المنطقة بحوالي 400 مليون دولار أمريكي في عام 2004 ، واستمرت في الارتفاع خلال هذه الفترة مقارنة بعام 2003 ، ومن المتوقع أن تزداد قيمة الصادرات في عام 2007 بمقدار 447.7 مليون دولار أمريكي ، الشراكة المدعومة من اتفاقية السوق الحرة الميثاق ، زادت من قيمة الصادرات في عام 2008 ، لتصل إلى تقييم 1099.8 مليون دولار ، وانخفض بمقدار 207.8 مليون دولار في عام 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية، مع صعود. والانخفاضات من عام 2010 إلى عام 2016. تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى في الصادرات الداخلية للكويت ، حيث سجلت أكبر زيادة في عام 2018 حيث بلغت 1409 مليون دولار ، وقيمتها 1034.4 مليون

دولار في عام 2019. تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة صادرات 105.6 مليون دولار ، في حين احتلت الدولة العُمانية المرتبة الأخيرة بنسبة مشاركة تقدر بـ 1.03٪ من إجمالي الصادرات البينية مع قيمة الصادرات البينية العمانية البالغة 16.8 مليون دولار 2019.

وبطبيعة الحال، يمكن قراءة ضآلة نصيب قطر من التجارة البينية الخليجية في 2019، كنتيجة طبيعية للأزمة الخليجية التي بدأت منذ منتصف عام 2017، وانتهت في مطلع عام 2021، إلا أن ارتفاع نصيب الإمارات من التجارة البينية الخليجية يرجع لنشاط إعادة التصدير الذي توليه الإمارات اهتمامًا كبيرًا في تجارتها الخارجية بشكل عام[1]

المطلب الثالث : واقع، اخفاقات و آفاق تكامل دول المجلس الخليجي

رغم ان تجربة تكامل دول المجلس الخليجي عرفت تقدم ملحوظ مقارنة بتجارب أخرى كاتحاد المغرب العربي الا انها لم تكن في مستوى التطلعات .

1- واقع تكامل دول المجلس التعاون الخليجي:

أعلن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2020م، اعتماداً على البيانات التي يقوم المركز بإعدادها بشكل منتظم على مستوى دول المجلس بالتعاون مع المراكز والأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي، شهدت حركة التجارة الخارجية السلعية (لا تشمل التجارة البينية) لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2020م انخفاضاً في قيمتها الإجمالية، حيث بلغت نحو840.7 مليار دولار أمريكي للعام 2020م مقارنة بـ 1,071.0 مليار دولار أمريكي في العام 2019م وبنسبة انخفاض بلغت 21.5% ، وعلى مستوى مساهمة الدول الأعضاء في المجلس فقد أظهرت البيانات الإحصائية أن ما يقارب

[1] https://gulfhouse.org/posts/4526 le10/06/2022à9:33

ثلاث أرباع حجم التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس ساهمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وبلغت إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس ما قيمته 438.5 *مليار دولار أمريكي خلال العام 2020م، بانخفاض بلغت نسبته 28.4% مقارنة بالعام 2019م، حيث بلغت صادرات دول المجلس وطنية المنشأ (تشمل النفط) ما قيمته 358.9 مليار دولار أمريكي خلال العام 2020م بانخفاض مقداره 29.1% مقارنة بالعام 2019م، وبلغت قيمة السلع المعاد تصديرها 79.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2020م بانخفاض مقداره 24.5% مقارنة بالعام 2019م، في حين سجلت إجمالي الواردات السلعية انخفاضا بنسبة 12.4% مقارنة بالعام 2019م لتبلغ ما قيمته 402.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2020م.*

وانخفض فائض الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون بنسبة 76.2% ليصل إلى 36.4 مليار دولار أمريكي في العام 2020م مقارنةً بـ 153.2 مليار دولار أمريكي للعام 2019م. وعلى مستوى الشركاء التجاريين في الواردات السلعية: احتلت الصين كذلك المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2020م، حيث أسهمت بما نسبته 20.0% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2020م[1]

على الرغم من أن الاتجاه المتوقع على مدى العقد المقبل يوحي بزيادة التماسك الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، فإن تخفيف العقوبات بموجب اتفاق إيران النووي قد يخلق انشقاقات ضمن مجلس التعاون الخليجي حول الروابط التجارية للدول الأعضاء مع طهران ومن المرجح أن يؤثر رفع بعض العقوبات التجارية والمالية عن إيران على تماسك طهران. مجلس التعاون الخليجي من خلال آليتين – أسعار النفط والتجارة الإقليمية.

[1] https://www.spa.gov.sa/le29/05/2022à 07:40

بما أن رفع العقوبات يرتبط بأسعار النفط، قد يؤدي هذا التطور إلى خفض أسعار النفط العالمية بما قد يصل إلى 10 دولار أمريكي في البرميل الواحد ، وذلك بعد "عودة ايران الكاملة إلى السوق العالمية" و قد يسرع انخفاض أسعار النفط الناتج عن النفط الإيراني الجديد المتوفر في السوق العالمية الكثير من الضغوط المالية.ومع العلم أن الاتفاق النووي يرتبط بالتجارة الإقليمية، فقد تظهر سياسات تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران كمسألة خلافية في حال تم إغراء مجموعة فرعية من دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم الاقتصاد على السياسة في علاقاتها مع طهران. أصبح مجلس التعاون الخليجي إيران شريكين تجاريين مهمين أواخر التسعينات و وفي بداية القرن الواحد والعشرين، ليصلا إلى الذروة مع اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي FTA GCC في العام 2008 والتي فشلت في نهاية المطاف بسبب المناخ السياسي. وبحلول العام 2006، بلغت صادرات مجلس التعاون الخليجي إلى إيران حوالي ربع مجموع الواردات الإيرانية. وعلى الرغم من أن صادرات مجلس التعاون الخليجي هذه إلى إيران قد طغت عليها إعادة التصديرات التي تمر عبر الإمارات العربية المتحدة.[1]

2-معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس تعاون الخليج:

من أهم الإخفاقات كانت في تقديم المكاسب المحددة في كل دولة أمام المكاسب الكبيرة الاستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون لتحقيقها لصالح جميع الدول، ومن بين العوائق التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة فيما يلي[2]:

- عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس وتأخيره في بعض الدول.
- عدم وصول التعليمات واضحة إلى الجهات التنفيذية أحيانا اختلاف في تفسير القرارات.

[1] جيفري مارتيني و آخرون ، أفاق تعاون دول الخليج العربي، مؤسسةRAND ،2015، ص ص 56-57.
[2] علي عماد محمد ازهر، دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد01، 2021، ص 36

– ميل دول الأعضاء إلى النظر إلى الأنظمة و الإجراءات والقوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشادية، وملن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت مثيلتها الوطنية.

– لوحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الاستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ وهذا ما عكس تباطؤ في تنفيذ تلك القرارات وعدم دراسة تلك القرارات بما يكفي.

–إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين دول الأعضاء.

– عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمركية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع أرضيها.

- الملاحظ أيضًا أن لا وجود لخطط خليجية للتخصص الإنتاجي بين دول الخليج، بحيث تكون هناك خريطة إنتاجية تمنع تنافسية المنتجات الخليجية، فضلًا عن أن الاقتصاديات الخليجية لم تتخلص بعد من أكبر سلبياتها من كونها اقتصاديات ريعية، وليست انتاجية.

– كما تنطلق الدول الخليجية في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول العالم بشكل منفرد، دون التقيّد باتفاقيات التجارة لاتحاد مجلس التعاون، وهو أمر يضعف من الجانب المؤسسي لهذا الاتحاد ويعطل بشكل كبير مشروع التكامل الاقتصادي لدول الخليج، على الرغم من وجود مؤسسات للعمل الخليجي المشترك، بشكل كامل، ولكن يبقى عمل هذه المؤسسات رهن الإرادة السياسية[1].

– تعطيل الإرادة السياسية خطوات مهمة على صعيد التكامل الاقتصادي الخليجي، مثل تحفظ الإمارات في عام 2009 على أن يكون مقر البنك المركزي الخليجي في الرياض، مما أدى إلى تعطيل كامل لهذه الخطوة، وتأخر إصدار العملة الخليجية الموحدة[2].

[1] https://gulfhouse.org/posts/4526/ le15/06/2022 à 5 :55

[2] نفس المرجع أعلاه

– على الرغم من وجود اتفاقيات لتنظيم التجارة، بل والدفع للوصول بالعلاقات التجارية والاقتصادية لدول الخليج إلى مرحلة التكامل، كما أشرنا من قبل، مثل وجود اتفاقيات لمنطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق الخليجية المشتركة، إلا أن سلطنة عمان وقعت بمفردها اتفاقية للتجارة الحرة مع أميركا في عام 2006 دون الرجوع لمجلس التعاون الخليجي، أو الالتزام ببنود الاتحاد الجمركي بأن تكون الاتفاقيات مع دول العالم في إطار خليجي جماعي[1].

3–تحديات التكامل الاقتصادي لدول مجلس تعاون الخليج:

من المتوقّع أن يكون العقد المقبل فترةً تشهد تكاملا اقتصادياً متزايد ضمن مجلس التعاون الخليجي، بعد الاتجاه التدريجي نفسه الذي تم اختباره من الثمانينات وحتى تاريخه. ومن المتوقّع تعزيز الروابط الاقتصادية من أجل دعم تماسك مجلس التعاون الخليجي مع استكشاف الدول الأعضاء للمزيد من المشاريع الاقتصادية المشتركة، وسياسات اقتصادية.

مفيدة بشكل متبادل، وفرص جديدة لتعزيز الابتكار والتقدّم التقني في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، يهدّد الانخفاض الدارمي لأسعار النفط خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2015. بأن يطغى على الاتجاهات الاقتصادية الأخرى، علما أنه كان يتم الاعتماد على الثروة النفطية لتمويل الكثير من هذه المشاريع الاقتصادية المشتركة.

و يجب أن تعزز التنمية المتزايدة للبنى التحتية تكامل مجلس التعاون الخليجي فقد خصص مجلس التعاون الخليجي عشرات المليارات من الدولار الأمريكي في مجال النقل الاقليمي و البنية التحتية الصناعية، بما في ذلك تطوير شبكة طاقة لمجلس التعاون الخليجي توحيد أنظمة تحويل الطاقة و توزيعها في المنطقة. أما شبكة السكك الحديدية الخليجية و الطرقات السريعة الجديدة بين الدول، فقد تم انشاءها من العام 2011 و لغاية العام 2022 ، و تربط

[1] [1] https://gulfhouse.org/posts/4526/ le15/06/2022 à 5 :55

الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي للمرة الأولى، و بالإضافة إلى ذلك تبذل حاليا جهود واسعة على نطاق مجلس التعاون الخليجي من أجل تطوير بنية تحتية للحد من خطر انعدام الأمن الغذائي وعلى الرغم من ذلك، فإن النطاق الهائل لمشاريع البنى التحتية الإقليمية هذه يطرح أسئلة فيما يتعلّق بجدواها وتواجه مشاريع البنى التحتية الفاشلة خطر أن تصبح رموزا وعلى الرغم من أن خط الاتجاه الإجمالي يشير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي، فإن التوحيد النقدي، الذي كان هدفاً يسعى إليه مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه، مازال يبدو بعيد المنال. وبحسب ما اتّضح من الرفض العماني و الإماراتي الأخير للاتحاد النقدي المقترح، فإن التقدم على طول هذه الجبهة ليس مرجحاً ضمن نطاق عشر سنوات، وذلك بالنظر إلى مخاوف الأعضاء بشأن فقدان على سياساتها النقدية، ناهيك عن الخسارة الرمزية للسيادة التي ت ارفق التخلي عن السيطرة العملات الوطنية. وعلى غرار الدعوة إلى وحدةٍ سياسية كاملة وتوسيع مجلس التعاون الخليجي، يميل الأعضاء غير السعوديين في مجلس التعاون الخليجي إلى اعتبار الاتحاد النقدي كمبادرةٍ دفعتها الرياض باتجاهها.

في نهاية المطاف. تملك بلدان مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير احتياطات كافية بحيث لن يكون من الضروري خفض الإنفاق. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقّع أن تبدأ دول مجلس التعاون الخليجي بخفض إنفاقاها في السنوات الأخيرة من توقعات هذا التقرير الممتدة على عشر سنوات، وذلك في حال عدم ارتفاع أسعار النفط ملحوظ من الصعب التنبؤ بتداعيات خفض الإنتاج المحلي، غير أن النتائج المحتملة قد تشمل ارتفاعاً في انعدام الاستقرار المحلي مع انخفاض التحويلات المستهدفة. وقد تتمثل تداعيات ثانية بخفض تدفقات المساعدة داخل مجلس التعاون الخليجي، والتي كانت تشكل قوّة للتماسك ضمن مجلس التعاون الخليجي. فمنذ تأسيس مجلس التعاون

الخليجي، تم توفير حوالي مليار دولار أمريكي من مجلس التعاون الخليجي بشكل جماعي لدول ضمن هذا المجلس.

ان مستقبل مجلس التعاون الخليجي مرهون بقدرته على التعامل مع التحديات الخارجية و الداخلية الراهنة و المستقبلية و التي تم التطرق الى بعضها سابقا بإيجابية وفاعلية و رؤية مشتركة واضحة للمستقبل و هذا لن يتحقق إلا من خلال ما يلي[1]:

1-اعادة هيكلة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ان اهم خاصية تميز الاقتصاديات الخليجية هو اعتمادها على سلعة وحيدة و هي النفط ،الامر الذي جعل مصير النشاط الانمائي مرتبطا بتقلبات اسعار النفط في السوق الدولية.

و ما يزيد من تعقد الامر في الهيكل الاقتصادي لمجلس التعاون هو الانتقال غير المرغوب من واقع اقتصادي اولي مختلف الى تضخم هش في قطاع الخدمات و هذا عوض الانتقال وفق المنطق الاقتصادي من النشاط الاستدراجي و الزراعي مرورا بالصناعة التحويلية ثم النشاط الخدمي.

2-**تعزيز و تعميق درجة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون** : بالرغم من الفرص التي تستفيد منها دول المجلس منفردة من جراء انضمامها الى منظمة التجارة العالمية و التي تتمثل في :

- ضمان فتح اسواق خارجية كانت مستعصية على الصادرات الخليجية خاصة الصناعية منها و ذلك يسمح بتوسيع الصادرات و يشجع على اقامة الصناعات الموجهة للتصدير
- يوفر الانضمام للاستفادة من مكافحة الاغراق في حال وجوده.
- ستكون ظروف المنافسة المترتبة عن الانضمام دافعا كافيا لدول المجلس للسعي الى تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- الاستفادة من الاستثناءات التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- ان قيام اتحاد جمركي سيؤدي الى تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس و من ثم الحصول على شروط افضل للتجارة مع الدول و المجموعات الاقتصادية الاخرى خاصة

[1] عباس بلفاطمي ، جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 5،مجهول السنة ، ص ص 9-11.

الاتحاد الاوروبي الذي كان يرفض اقامة منطقة تجارة حرة مع مجلس التعاون كون هذا الاخير لم يتوصل الى جدار جمركي موحد .

3-الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط الى تشجيع القطاعات غير النفطية ، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي و في الصادرات .

4-**تفعيل دور القطاع الخاص (المحلي و الاجنبي)** :خاصة في المشاريع الموجهة نحو التصدير و توفير الاطار الملائم لنشاط هذا القطاع كتقديم التحفيزات الضريبية و سهولة الاجراءات الادارية و اقامة مناطق التجارة الحرة التي قد تساهم بدور كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات ،على غرار المناطق الحرة الـ 12 في الامارات العربية المتحدة التي زادت حصتها في مجمل الصادرات غير النفطية .

5- **الاعتماد بشكل متزايد على الخدمات** و التي اظهرت الحسابات ان المنافع التي تجنيها البلدان النامية من تحرير الخدمات اعلى تقريبا ب 6 مرات من تحرير تجارة السلع كتوفير مناصب عمل و تحسين معدلات النمو و زيادة الناتج المحلي.

6-**تشجيع قطاع الزراعة و زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي** و التقليل من الفاتورة الغذائية فباستثناء السعودية التي تساهم فيها الزراعة ب7 بالمائة من الناتج المحلي فان هذه النسبة لا تتجاوز 1 في المائة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ،ولن يأتي هذا التشجيع إلا بتدعيم الاستثمار في هذا القطاع و اقامة البنية التحتية المناسبة و تشجيع الابحاث الزراعية و ضمان تجسيدها في الميدان بالإضافة الى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية و تحويلها

خلاصة:

عرضنا في هذا الفصل تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي 1981، وهو يجسد مجموعة من العناصر المشتركة التي تربط الدول الأعضاء بنفس الإرادة لتحقيق مصالحها المشتركة و الدائمة. يهدف مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق حرية التنقل، و حرية العمل والإقامة، وحرية النشاط الاقتصادي، وحرية حركة رأس المال، والمساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس. وتعتبر اتفاقية التوحيد خارطة طريق لهذا التكامل ، حيث تتضمن المسار الذي يجب أن تسلكه دول الخليج العربي. وقد تحققت هذه المسارات من خلال إنشاء المرحلة الأولى لمنطقة التجارة الحرة عام 1984 ، والاتحاد الجمركي عام 2003 ، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة عام 2007. إن انتظار تتويج هذا التكامل باعتباره تكاملًا نقديًا هو أمر موثوق به للغاية لتعظيم فوائد التكامل الاقتصادي ، والذي يعتبر أعلى درجة من التكامل الاقتصاد . مرت التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بكل المراحل السابقة الذكر، بدءاً من اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة ، وصولاً إلى تعزيزها من خلال اتفاقية اتحاد جمركي ، مرورا باتفاقية سوق مشتركة و اتمام العملية بالاتحاد النقدي . و قد أدت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى انخفاض آخر في أسعار النفط في عام 2014 ، وتفاقمت تلك التقلبات بسبب أزمة قطر وتراجع التجارة البينية بينها وبين بعض دول مجلس التعاون الخليجي، و كذا الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19).

الخاتمة

الخاتمة

بالاستناد إلى ما تمّ تقديمه من خلال هذه الدراسة يتبيّن لنا أمر مهم ألا هو بروز ظاهرة التّكتلات الدّولية كسمة مميزة للقرن الحالي، حيث حازت اهتمام واعتراف عالمي على نطاق واسع، فاستحقت أن تنال تلك السمة. حيث ساهمت مجموعة من المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي و التحولات المتلاحقة، التي اعترت هيكل النظام العالمي ، كل هذه التداعيات أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية، كان أهمها ما أطلق عليه مسمى العولمة أو العالمية، و حدوث حالة من النشاط و الديناميكية على مستوى الدول في مختلف المناطق في آسيا و إفريقيا و كأمريكا اللاتينية، و كذلك في شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية و تطبيق نظرية الاقتصاد الحر.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، وتعظيم مكاسب من خلال تطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات ،حيث ان التكامل الاقتصادي غاية تسعى إليه غالبية الدول لما له من مزايا عدة، حيث يعمل على دفع عجلة التنمية بين مختلف الدول، فمن جهة يساعد التكامل الاقتصادي على تسهيل المبادلات التجارية بين الدول المنتمية إليه بالإضافة إلى إلغاء الحدود والحواجز بين هذه الدول. مما يسمح لها باختصار الوقت في تخليص مختلف المعاملات من جهة أخرى.

ويختلف التعاون الاقتصادي عن التكامل الاقتصادي في كون هذا الأخير يتضمّن كل العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين، وذلك بغية الحصول على منافع مشتركة، ولمدة زمنية محددة، في حين نعني بالتكامل الاقتصادي مجموع الإجراءات المتخذة من طرف دولتين أو أكثر، والتي ترمي إلى إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية على التجارة في السلع والخدمات؛ وكذا انتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن التنسيق المستمر بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء. إنّ التكامل الاقتصادي ليس مجرّد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي

بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه .

يحتل موضوع التكامل الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي، نظرا لحجم المعاملات المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار التجارة الخارجية، هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الاقتصاديين، والبحث في مراحل تطورها و تفسير سبب تلك العلاقات التجارية حيث تعتمد دول على التجارة الخارجية للخروج من حالة العزلة والبحث عن طريق تصريف منتجاتها، والاستفادة من فروقات الأسعار ، وهو الأمر الذي دعا إليه كل من" آدم سميث"، و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" عن طريق الانفتاح التجاري، و من مختلف النظريات التي قمنا بسردها في الفصل الثاني حيث نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث انها تفسر التبادل في الواقع ما بين الدول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامها بينما تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل ، اما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فأنها تفسر الجزء الثاني من التبادل والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينيا، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول الى اقتصاديات الحجم والى تشابه في الاذواق والى تنوع المنتجات.

ومن خلال عرضنا لتطور سياسات التجارة بنوعيها والدعائم التي يركز عليها انصار كل من السياستين، والاهداف الرامية لكل سياسة تبين لنا أن السياسة التجارية انما تعود الى طبيعة النظام الاقتصادي المتعمد في كل دولة و الذي يسعى لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية العامة ،و التي لا تأتي الا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

اختبار الفرضيات:

– *بينت الدراسة صحة الفرضية الأولى وهي* أن التكامل يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة و هذا كما ورد في نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية.

– تعتبر المشروعات المشتركة من أنجع الأدوات المستعملة على مستوى التكتلات الإقليمية من أجل ترقية و تفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العضوة بصفة عامة و داخل المنطقة التكامل و من خلال درستنا تبين صحة الفرضية الثانية ،حيث أن التكامل الاقتصادي هو عملية إزالة جميع الحواجز أمام التجارة ضمن مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي قيد الدراسة وأهمها رفع القيود الجمارك وغير الجمركية ، والحواجز أمام تنقل رأس المال والعمالة بين البلدان الأعضاء ، من أجل تحقيق أهداف هذه الدول و ذلك بالتنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة وفي النهاية تصبح هذه الدول واحدة وتستكمل كل مراحل وشروط التكامل الاقتصادي.

– فعلا إن الأزمات الأخيرة أثرت على حجم المبادلات التجارية لدول الخليج خصوصا انهيار أسعار النفط و أزمة قطر مع دول الخليج و بهذا نثبت صحة الفرضية.

النتائج:

✓ يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يتم على مستواه تحقيق نمو موجب اقتصاديات الدول المنضمة إليه، من خلال تفعيل حركة المبادلات التجارية البينية.

✓ بينت الدارسة أن دول مجلس التعاون الخليجي تتوفر على مجموعة من الخصائص الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية والتاريخ المشترك وغيرها، بالإضافة إلى قربها الجغرافي سهلت من جهة إمكانية إقامة تكتل اقتصادي بينها.

✓ تأخذ تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي والتي تبدأ عادة بمنطقة التجارة الحرة يليها الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة، والتي تسمح بحرية تنقل الأفراد وعوامل الإنتاج بين الدول المنتمية لهذا التكتل والتي تعتبر الهدف الساسي لإقامة أي اتحاد.

✓ بالرغم من تجاوز تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون إلا أنها لم تتمكن من تفعيل التجارة البينية، وهذا ما أثر على حجمها باعتبارها من أهم مراحل التكامل الاقتصادي.

✓ يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها " أكثر واقعية " .

✓ بالرغم من تجاوز تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون إلا أنها لم تتمكن من تفعيل التجارة البينية، وهذا ما أثر على حجمها باعتبارها من أهم مراحل التكامل الاقتصادي.

التوصيات:

- العمل على تنويع المنتجات و الاستفادة من الميزة النسبية لبعض المنتجات الموجودة لدى بعض الدول الأعضاء، و العمل على تلبية حاجيات المستهلكين بأسواق هذه الدول، و تعزيز التكامل الاقتصادي بينها.
- الاستفادة من تجارب البلدان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي كدول الاتحاد الأوروبي، و أخذ العبرة من التجارب الفاشلة.
- الاقتداء بتجربة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي في العالم الإسلامي لاسيما دول شمال إفريقيا و بالخصوص دول الاتحاد المغاربي، و هذا الأخير يعرف تعثرا كبيرا.

آفاق الدراسة:

وفي الأخيرة لا تقف الدارسة والبحث في هذا الموضوع عند هذا الحد، بل هناك جوانب أخرى لم نتناولها والتي تعتبر آفاق مفتوحة لدارسات أخرى نذكر منها:

- مشروع الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي و إمكانية توسيعه.
- سبل جعل تجربة دول مجلس التعاون الخليجي رائدة في التكامل الاقتصادي عبر العالم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

2. السيد محمد أحمد السريني، "التجارة الخارجية"، الاسكندرية الدار الجامعية، 2009.

3. جيفري مارتيني و آخرون ، أفاق تعاون دول الخليج العربي، مؤسسة RAND،2015.

4. حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، طبعة1 ، القاهرة : دار الفكر العربي، 1998 .

5. رشاد العصار، التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

6. رونالدل واتس (ترجمة غالي برهومة و آخرون)، الأنظمة الفيدرالية ،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2006.

7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004

8. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق "، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ، 2005

9. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 .

10. عادل أحمد حشيش ،أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ، 2003.

11. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة مجموعة النيل العربية، 2003

12. عبد الحميد عبد المطلب النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2003.

13. عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري الأسس العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

14. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

15. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

16. فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2009 .

17. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010

18. محمد سيد عابد ، التجارة الدولية، مصر، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999.

19. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ،1986

20. محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، عمان، 2010

21. محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000

22. نايف علي عبيد .مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون للتكامل . مركز دراسات الوحدة العربية لبنان 2002.

23. نبيل حشاد، الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي، لقاهرة : دار النهضة العربية، 1995.

24. نزيه عبد القصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2006.

25. هشام محمود الإقداحي ، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

26. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

رسالة ماجيستر:

1. آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ،2007.

2. السعيد بوشول ،رسالة ماجيستر واقع التكامل الاقتصادي مجلس التعاون لدول الخليجي العربية وافاقه ،2008/2009.

3. شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/ 2010.

4. عادل الشنيني، رسالة ماجيستير دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة الى بعض التجارب، المركز الجامعي بغرداية، 2011/2010.

5. عبد الرحمان روابح، رسالة ماجيستر حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

6. فيروز سلطاني، رسالة ماجيستر دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

7. مقروس كمال، رسالة ماجستير دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، جامعة فرحات عباس، السنة الجامعية 2014/2013.

المقالات و المطبوعات

المقالات:

1. بوكساني رشيد و دبيش أحمد، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، الدراسات الاقتصادية ،مجهول السنة

2. بن عيشى بشير، تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجهول السنة.

3. رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)المجلد رقم 5 العدد 17، 2013.

4. عباس بلفاطمي ، جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 5،مجهول السنة.

5. علي عماد محمد ازهر، دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد01، 2021.

ملتقيات:

1.أعمر عزاوي، أسماء عدائكة، تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية ، لملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، لمركز الجامعي بالوادي الجزائر، 26- 27- فيفيري2012.

المطبوعات و المنشورات

المطبوعات:

1. ألفة بوفتح، مطبوعة نظريات التجارة الخارجية، جامعة طيبة "إدارة الاعمال الدولية"، سنة جامعية 2016-2017.

المنشورات:

1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة وعشرون عام ،الرياض، 2006.
2. نايف فلاح مبارك الحجرف ، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤشرات أداء السوق الخليجية المشتركة في دول مجلس التعاون، عمان، 2020

مواقع الكترونية:

1. https://www.gcc-sg.org/ar
2. https://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx
3. https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Projects
4. https://data.gov.om/fncnhf
5. https://gulfhouse.org/posts/4526
6. https://stringfixer.com/ar/Neofunctionalism
7. https://www.spa.gov.sa/

قائمة الملاحق

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة

حجم التجارة Volume Of Trade			الواردات Import			الصادرات Export			السنة Year
الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	
6	47,113	4%	8	14,190	3%	8	32,923	2010
7	58,307	4%	6	20,426	3%	9	37,881	2011
6	63,422	4%	6	24,495	3%	10	38,927	2012
6	70,836	5%	6	31,940	3%	8	38,896	2013
6	75,375	5%	6	31,019	3%	7	44,356	2014
6	73,425	5%	6	33,264	5%	6	40,161	2015
6	73,771	5%	4	28,616	7%	6	45,154	2016
6	90,259	7%	3	32,831	7%	6	57,428	2017
6	105,514	8%	3	43,441	6%	6	62,073	2018
6	90,415	7%	3	39,807	5%	5	50,609	2019

المصدر نشرات الهيئة العامة للإحصاء التبادل التجاري سنة 2019

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و البحرين

حجم التجارة Volume Of Trade		الواردات Import			الصادرات Export			السنة Year
الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	
9	33,893	1%	24	4,044	3%	9	29,849	2010
11	41,715	1%	26	4,780	3%	10	36,935	2011
11	44,118	1%	28	4,996	3%	9	39,121	2012
12	44,440	1%	24	6,360	3%	9	38,081	2013
12	41,825	1%	21	7,266	3%	9	34,559	2014
12	28,011	1%	19	7,359	3%	9	20,652	2015
13	23,237	1%	22	5,353	3%	9	17,884	2016
12	27,223	1%	21	5,229	3%	8	21,993	2017
12	33,694	1%	19	6,099	2%	11	27,595	2018
11	33,604	1%	21	6,426	3%	9	27,177	2019

المصدر نشرات الهيئة العامة للإحصاء التبادل التجاري سنة 2019

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و عمان

حجم التجارة Volume Of Trade		الواردات Import			الصادرات Export			السنة Year
الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	
37	4,757	0%	37	1,762	0%	34	2,995	2010
30	9,863	1%	31	3,392	0%	28	6,471	2011
30	12,255	1%	27	5,493	0%	29	6,762	2012
28	12,239	1%	29	5,883	0%	28	6,355	2013
30	11,968	1%	29	5,435	1%	28	6,533	2014
29	9,479	1%	31	4,474	1%	29	5,005	2015
31	7,420	1%	26	4,144	0%	31	3,275	2016
30	9,032	1%	23	4,994	0%	31	4,038	2017
29	10,638	1%	20	5,818	0%	31	4,820	2018
27	11,542	1%	19	7,167	0%	31	4,376	2019

المصدر نشرات الهيئة العامة للإحصاء التبادل التجاري سنة 2019

التجارة البينية بين المملكة العربية السعودية و الكويت

السنة	الصادرات			الواردات			حجم التجارة	
	القيمة	الترتيب	النسبة %	القيمة	الترتيب	النسبة %	القيمة	الترتيب Rank
2010	5,189	29	1%	1,400	43	0%	6,588	32
2011	5,954	29	0%	1,738	42	0%	7,693	33
2012	6,078	30	0%	1,556	47	0%	7,634	34
2013	6,119	29	0%	1,876	47	0%	7,995	35
2014	5,770	31	0%	1,965	47	0%	7,735	35
2015	6,394	25	1%	1,813	46	0%	8,207	32
2016	7,089	24	1%	1,710	43	0%	8,799	29
2017	7,477	24	1%	1,648	44	0%	9,125	29
2018	7,915	28	1%	1,567	44	0%	9,481	31
2019	7,121	28	1%	1,966	46	0%	9,087	29

المصدر نشرات الهيئة العامة للإحصاء التبادل التجاري سنة 2019

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس (بالأسعار الجارية)

GCC Gross Domestic Product (At Current Prices)

(Milion Dollars)		(مليون دولار)
Year السنـــة	GDP إجمالي الناتج المحلي	Growth Rate% معدل النمو
2003	407610	16,5
2004	490679	20,4
2005	633824	29,2
2006	816201	28,8
2007	931786	14,2
2008	1184535	27,1
2009	958805	-19,1
2010	1143718	19,3
2011	1449167	26,7
2012	1578927	9

Source :
Information
cector-secretariat
general of GCC.

المصدر : قطاع شئون المعلومات - الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الحمد لله الذي بنعمته

تتم الصالحات

ما الفضل إلا لأهل العلم إنهم ... على الهدى لمن استهدى أدلاّء

و قيمة المرء ما كان قد يحسنه ... و الجاهلون لأهل العلم أحياء

ففز بعلم و لا تطلب به بدل ... فالناس موتى، و أهل العلم أحياء

من ديوان علي بن أبي طالب...